العنف الرقمي الموجه ضد القياديات اليمنيات : دراسة ميدانية

يناير
2023

إعداد
رنا أحمد غانم

IDRC · CRDI
Canada
secdev.foundation

تنويه

عن الباحثات

رنا غانم باحثة سياسية واجتماعية وتحتل منصب نائب الأمين العام المساعد للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري في اليمن. وكانت النائب الثاني لرئيس فريق بناء الدولة في مؤتمر الحوار الوطني. هي عضوة الفريق الاستشاري لفريق الحكومة المفاوض في مشاورات الكويت. وهي المرأة الوحيدة في قوام وفد الحكومة الشرعية لمحادثات جنيف وستوكهولم. رنا عضوة في شبكة التضامن النسوي وحاصلة على زمالة مبادرة مسار السلام للقيادة النسوية وعضوة هيئة التشاور والمصالحة.

عن المؤسسات

المركز الدولي لأبحاث التنمية (IDRC)

يقوم المركز الدولي لأبحاث التنمية (IDRC) بدعم وتمويل عمليات البحث والابتكار في البلدان النامية لدفع التغيير على المستوى العالم. تستثمر (IDRC) في البحوث عالية الجودة، وتبادل المعرفة بين الباحثين والباحثات وصناع السياسات لزيادة استيعابها واستخدامها، وحشد التحالفات العالمية لبناء عالم أكثر استدامة وشمولا.

مؤسسة سيكديف

مؤسسة سيكديف هي منظمة غير حكومية مقرها كندا تعمل لتعزيز المرونة الرقمية بين الفئات الهشة على مستوى العالم. تعمل المؤسسة خاصة مع النساء والجيل الشاب ومنظمات المجتمع المدني المعرضة للخطر. تساعد سيكديف على حماية الفئات المستهدفة من الأضرار الرقمية في عالم يتغير بشكل متسارع، سواء كانت مخاطر القرصنة أو التصيد الاحتيالي أو الهندسة الاجتماعية أو المعلومات المضللة أو العنف القائم على النوع الاجتماعي.

المحتويات

الملخص التنفيذي..... 1

المقدمة..... 3

هدف الدراسة 5

منهجية الدراسة 5

التعريفات..... 5

الفصل الأول: واقع العنف الرقمي وتأثيره على النساء في اليمن..... 6

دراسة حالات 7

الفصل الثاني : السياق القانوني..... 10

الفصل الثالث: النتائج الميدانية 13

عينة الدراسة..... 13

أبعاد العنف الرقمي – اشكاله وفداحته 15

مسببي العنف والمنصات التي يحدث فيها 16

أسباب تفشي العنف الرقمي في اليمن ضد المرأة..... 18

كيف تتعامل اليمنيات مع العنف الرقمي؟..... 21

أثر العنف الرقمي على اليمنيات: 24

الدعم وإجراءات الحماية والتوصيات..... 26

الخاتمة والتوصيات 28

الملخص التنفيذي

تعد اليمن من البلدان الأقل تنمية ونمواً في العالم، وأدت ثمان سنوات من الحرب وعدم الاستقرار إلى أن تصبح من الدول الأكثر هشاشة، وينعكس ذلك الوضع الهش على وضع النساء بشكل عام فيها فهي في مؤخرة دول العالم من حيث الفجوة بين الجنسين.

ويشكل العنف ضد المرأة بأشكاله المختلفة ظاهرة في المجتمع اليمني، كما أنتشر مؤخرا ظاهرة العنف الرقمي ضد النساء، فهو أداه سهلة الاستخدام لممارسة العنف وخاصة في مجتمع منغلق ومحافظ ومحكوم بعادات وتقاليد متشددة تجاه النساء. ونظرا لسهولة ممارسة هذا النوع من العنف وخطورته البالغة على النساء، والذي سهل ابتزاز النساء ودفع بالبعض إلى الانتحار، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العنف الرقمي الموجه ضد النساء اليمنيات، وأساليبه، وأشكاله، ودوافعه، وأثاره، وطريقة تعامل النساء معه، وذلك من خلال دراسة ميدانية لعينة متنوعة مكونة من 41 امرأة من خمس محافظات يمنية، تعرضن لأشكال مختلفة من العنف الرقمي، وتوجيه استطلاع رقمي لهن للإجابة على أسئلة الدراسة مع متابعة الاستبيانات باتصالات لإثراء الإجابات بالإضافة إلى دراسة حالتين دراسة معمقة كن محط اهتمام الرأي العام المحلي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن أكثر وسيلة اتصال بالإنترنت تستخدمها العينة هي هواتفهن الشخصية. و تتعرض العينة إلى أشكال مختلفة من العنف الرقمي أكثرها شيوعا هو الإيذاء بالاتصال من قبل اشخاص مجهولين او لا تود التواصل معهم، يليه السب والشتم والقذف المخل باللآداب العامة والذي يسيء إليها كونها امرأة، كما اظهرت النتائج أن العنف الرقمي يصل إلى حد الابتزاز المالي او الجنسي والتهديد بالقتل او الاغتصاب. والغالبية العظمى ممن يمارس هذا النوع من العنف هم من الذكور وهو ما يعكس الوصاية الذكورية في المجتمع على النساء، يليه مباشرة أشخاص مجهولين بالنسبة للعينة وهو ما يبين خطورة هذا النوع من العنف حيث سهلت وسائل التواصل الاجتماعي ممارسة العنف حتى من قبل مجهولين. كما أن معظم ممارسته تتم بالخاص وليس في محافل عامة. وتعتقد العينة أن هذا العنف يغلفه الطابع الثقافي الناتج عن العادات والتقاليد، ومن ثم الطابع السياسي والمؤسسي والناتج عن نشاط المرأة في المجال العام وفي المجال السياسي. كما أشارت العينة إلى أن أكثر وسائل التواصل الاجتماعي تمارس فيها العنف الرقمي هي الواتس أب، يليه الرسائل النصية،[1] يليه الفيس بوك. وتؤكد المستجيبات للدراسة أن هذا النوع من العنف موجه إليهن لكونهن نساء وما كان سيحدث أساساً او بنفس القسوة إذا كن ذكور. وفصلت العينة الأسباب المؤدية إلى ممارسة هذا العنف إلى أسباب ثقافية واجتماعية، وقانونية، وسياسية ومؤسسية، ومعرفية، واقتصادية. وبالنسبة لردود فعل العينة تجاه الأنواع المختلفة من العنف فأكثر ردود الافعال هي حضر المؤذي والتجاهل، وبالنسبة لاختراق الحساب تكون رد الفعل بالاستعانة بمختص لتأمين الحساب بشكل أكبر. كما تبين أن قلة من يلجأن إلى تقديم شكوى للمنصة لضعف تفاعل إدارة منصات التواصل الاجتماعي مع الشكاوى وفي الأغلب لا تلجأ النساء لتقديم الشكوى القانونية إلا

[1] هذا انعكاس واقع النساء القياديات او الناشطات اللاتي لهن حضور مجتمعي وبالتالي تكون ارقامهن الشخصية متوفرة لدى العامة بحكم طبيعة عملهن.

عندما يصل العنف الرقمي إلى حد خطير كالابتزاز المستمر أو التهديد بالقتل أو فضح أسرار وغيره، وتؤكد النساء أن اللجوء إلى القانون مُكلف واجراءاته كثيرة ومعقدة ومرهقة وتكلفته المادية ايضا كبيرة.

ومن حيث تأثير العنف الرقمي أصبحت أكثر النساء المشمولات بالدراسة حذرة جدا في التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي، ومن ثم متأثرات نفسياً وايضاً صارت هناك تداعيات جسدية للأثر النفسي الذي سببه العنف. كما أدى إلى انعزال الكثيرات منهن عن المجتمع سواء رقمياً أو حتى المجتمع العادي.

وبالنسبة لتلقي الدعم فأغلب المستجيبات بالرغم من أنهن حاصلات على نسبة عالية من التعليم والتمكن المجتمعي تحتاج إلى الدعم ولكنها لا تعرف أين تجده، وفي الغالب تتلقى الدعم من الأصدقاء والصديقات ومن الأسرة ومن زملاء العمل. وتوصي النساء باتخاذ إجراءات مختلفة للحد من العنف الرقمي وأهم ثلاثة توصيات للعينة هي: إيجاد مؤسسات تقدم الدعم القانوني مجانا، وتمكين النساء رقميا ونفسيا للتمكن من مواجهة هذا العنف، وتجريم العنف الرقمي قانونيا وايجاد عقوبات رادعة لمرتكبيه.

وفي مجمل الأمر توصي هذه الدراسة، بالإضافة الى التوصيات المباشرة من العينة، بالضغط على صانعي القرار لإيجاد قانون خاص بمرتكبي هذا النوع من العنف، بالإضافة إلى التنسيق الجاد مع شركات الاتصالات والشرطة لحماية النساء، وإيجاد أليات تسهل وصول النساء إلى العدالة. كما توصي باستجابة منصات التواصل الاجتماعي للشكاوى المقدمة من النساء والتعامل الجاد معها.

وبالنسبة للدراسات المستقبلية فإن هذه الدراسة تعطي دلالات مهمة تشير إلى فداحة وانتشار العنف الرقمي في اليمن وارتباطه بالعنف على أرض الواقع ولكن من أجل التعميم أكثر يمكن القيام بدراسة أكثر توسعا من حيث عدد العينة والمحافظات تُمكن من تعميم النتائج. بالإضافة إلى أهمية دراسة دور العنف المسلح في استشراء العنف الرقمي خاصة وأن اليمن تعيش صراع مسلح وحالة من عدم الاستقرار وغياب الدولة منذ عقد من الزمن مما أدى إلى عدم وجود الآليات المؤسسية التي توفر الحماية والدعم للنساء وفي نفس الوقت تعطي الحرية للمنتهكين للاستمراء في القيام بالعنف ضد النساء وبالذات العنف عبر وسائل التكنولوجيا. هذه الدراسات يمكن أن تتخصص في دراسة أثر العنف الرقمي على النازحات بشكل خاص أو النساء اللاتي اضطررن للعمل بسبب التدهور الاقتصادي وغياب المعيل سواء بسبب الحرب أو الهجرة بدون أن يكن مهيئات عملياً أو متمكنات من خوض المجال العام مما يجعلهن أكثر عرضة للانتهاكات. كما أن الاستجابة لهذه الدراسة من قبل يمنيات يعشن في الخارج مثيرة للاهتمام وتستدعي دراسة العنف الرقمي الذي يتجاوز الحدود الجغرافية لليمنيات في الشتات والذي لايزال عملهن يرتبط باليمن.

بالإضافة إلى استطلاع المستهدفات مباشرة يمكن دراسة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والمبادرات الفردية التي تلعب دور في التخفيف من العنف الرقمي في اليمن واستقراء رأيهم فيما يجب عمله للحد من هذه الظاهرة كدراسة مستقبلية.

المقدمة

يشكل العنف القائم على النوع الاجتماعي أحد المشكلات الكبرى في مجال حقوق الإنسان في العالم أجمع، فلا تزال النساء في كافة أرجاء العالم تعاني من الأشكال المختلفة للعنف الموجه ضدهن، والذي يعيق إلى حد كبير طاقات النساء وإسهامهن الفاعل في مجتمعاتهن. بل إن ما تتعرض له الناشطات والعاملات في المجال العام من عنف يحد ايضا من تشجيع الأخريات على الانخراط في المجال العام، ويؤثر سلبا على تمتع النساء بحقوق المواطنة المتساوية بل ويحرم الدول من اسهام كافة المواطنين والمواطنات في عجلة التنمية والتطور والرقي.

وفي اليمن وهي من الدول الأكثر فقراً والأقل تنمية والتي دخلت في أتون حرب قاربت الثمان سنوات حتى عام كتابة هذه الدراسة، والتي تعتبر من البلدان الأكثر هشاشة في العالم، يعد العنف ضد النساء ظاهرة عامة وأحد المشكلات الكبرى التي تعاني منها النساء في المجتمع اليمني.

وبالنظر إلى ما تمثله النساء من إجمالي عدد السكان و إلى بعض المؤشرات العامة يمكننا إدراك حجم المعاناة التي تواجهها النساء في اليمن. حيث يقدر عدد سكان الجمهورية اليمنية في يناير 2022 بـ 30.82 مليون نسمة، منهم 49.6% إناث، و تبلغ نسبة السكان اللذين تبلغ أعمارهم من 13 إلى 54 عاما 59.7%، ويعيش 39.2 من السكان في المناطق الحضرية.[2]

وفي مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية 2019-2020 الذي أعدته الاسكوا أخذت اليمن المرتبة 153 فيما يتعلق بمؤشرات المساواة بين الجنسين كأسوأ دولة من بين الدول ال 153 التي شملها المسح.[3]

بحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2017م تصل نسبة الأمية بين النساء إلى 60%[4] مع الإشارة إلى أن آخر مسح حقيقي تم في 2004 ومن المتوقع أن نسبة المتعلمات من النساء قد زادت عن هذه النسبة منذ ذلك الوقت.

وفيما يتعلق بالتمكين السياسي، تأتي اليمن في المرتبة 151 في أدنى الدرجات في المؤشر الفرعي للتمكين السياسي للنساء حيث تكاد تكون المرأة غائبة.[5] ونسبة العمالة لسن ما فوق 15 سنة وفقا لمسح 2013-2014 للنساء 4.5% مقابل 57.3% للرجال.[6]

تبين البيانات التقديرية السابقة هشاشة وضع اليمن بشكل عام ووضع النساء المتردي ايضا في هذا الوضع الهش بشكل خاص. إضافة إلى ذلك سهل انتشار الانترنت في اليمن النيل من النساء وممارسة العنف ضدهن بل أصبح العنف الرقمي باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي الرقمية المختلفة ظاهرة تتسع يوما بعد يوم في اليمن لسهولة استخدامه في مهاجمة الناشطات في المجال العام والخاص وأصبح وسيلة سهلة لابتزاز النساء والحد من قدراتهن واسهامهن في المجتمع.

---

[2] Digital 2022: Yemen — DataReportal – Global Digital Insights

[3] https://publications.unescwa.org/projects/escwa-survey/sdgs/pdf/ar/ESCWA-Economic-Social-Survey-2019-2020-AR-CHAPTER%203.pdf

[4] http://www.cso-yemen.com/content.php?lng=arabic&id=690

[5] المرجع السابق

[6] كتاب الاحصاء السنوي 2017, القوى العاملة http://www.cso-yemen.com/content.php?lng=arabic&id=690

ولا توجد احصائيات رسمية يمكن الاعتماد عليها لتحديد عدد مستخدمي الانترنت في اليمن وخاصة مع ظروف الحرب، ولكن يمكن تقدير ذلك من خلال ما تعلنه شركات الموبايل في اليمن عن عدد الارقام التي قامت ببيعها، فمؤخرا أعلنت أكبر شركات الموبايل واقدمها في اليمن أنها قد باعت عشرة مليون رقم فإذا اعتبرنا أن الثلاث الشركات الأخرى الموجودة في اليمن قد باعت أيضا عشرة ملايين رقم أخر فإننا بالتالي نستطيع القول أن في اليمن عشرين مليون مستخدم للموبايل وهوما يعني تقريبا عشرين مليون مستخدم للإنترنت تقريبا، إلا أن هناك ضعف واضح في جودة الانترنت، وبالنسبة لعدد مستخدمي المنصات المختلفة يوضح الجدول التالي عدد مستخدمي المنصات المختلفة:[7]

المنصة	عدد المستخدمين/ات	جمهور وصول اعلانات المنصة	
		إناث	ذكور
فيس بوك	2.85 مليون	13.3%	86.7%
انستجرام	657.6 ألف	28.4%	71.6%
فيس بوك ماسنجر	826.7 ألف	17.3%	82.7%
لنكدن	320.0 ألف	50%	50%
تويتر	599.7 ألف	-	-

وقد انتشرت في الآونة الاخيرة ظاهرة العنف الرقمي وبرزت على السطح العديد من القضايا والتي وصلت حد الابتزاز وأدت إلى أن تقوم بعض النساء والناشطات منهن في المجال العام بمحاولة الانتحار كما هو موضح في حالة تم دراستها في هذا البحث. كما أن ممارسة العنف الرقمي أصبح وسيلة سهلة جداً لتشويه سمعة النساء، حيث تنتشر المعلومة المضللة بسرعة البرق مما سهل من ممارسة العنف الرقمي ضد النساء الذي يصل حد الابتزاز والتهديد. ويشكل تشويه سمعة النساء بهذه السهولة في منصات التواصل الاجتماعي أثر كارثي على وضع المرأة وأسرتها في مجتمع قبلي ومحافظ كالمجتمع اليمني. ولما لهذه الظاهرة من أثار قاسية ومروعة على النساء، تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على ظاهرة العنف الرقمي الموجه ضد النساء اليمنيات، بهدف دراستها ومعرفة جوانبها المختلفة من وجهة نظر اليمنيات أنفسهن.

[7] Digital 2022: Yemen — DataReportal – Global Digital Insights

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العنف الرقمي الموجه ضد النساء اليمنيات، وأساليبه، وأشكاله، ودوافعه، وأثاره، وطريقة تعامل النساء معه، للخروج بتوصيات للحد منه وذلك من خلال المنهجية التالية:

منهجية الدراسة

تستخدم الدراسة الجانب الوصفي لحالة العنف الرقمي الموجه ضد النساء اليمنيات وذلك من خلال استعراض البيانات ذات العلاقة، سواء البيانات الرقمية أو الدراسات أو الفعاليات المختلفة لمناقشة ودراسة الظاهرة.

كما تستخدم الجانب الميداني من خلال استطلاع مفصل لعينة قصدية مكونة من 41 من النساء اليمنيات اللاتي يستخدمن منصات التواصل الاجتماعي وواجهن حالات عنف رقمي أيا كان شكله. حيث طلب منهن الرد على أسئلة الاستطلاع الرقمي المكون من ثلاثة عشر سؤال مركب يشمل معلومات كمية ووصفية لمعرفة شكل العنف الرقمي الذي يتعرضن له والمنصات الرقمية التي تواجه فيها النساء هذا العنف، وآليات تعامل النساء مع هذا العنف، ومدى معرفة النساء بمن يمارس ضدهن العنف والدوافع المؤدية إليه، ومقترحاتهن للحد منه، إضافة إلى بعض البيانات الشخصية للعينة. تم متابعة الاستبيان من خلال استيضاحات للمستجيبات حيث أمكن.

كما تم عكس نتائج الاستبيان على ما تم استنتاجه من خلال البحث المكتبي وكذلك خبرة الباحثة بالإضافة الى المقابلات الشخصية المعمقة مع حالتين تم دراستها في هذا البحث بمزيد من التفصيل.

التعريفات

العنف ضد المرأة

يعرف الإعلان العالمي بشأن القضاء على العنف ضد المرأة (ديسمبر 1993 م) في المادة رقم 1 العنف ضد المرأة بأنه " أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة."[8]

العنف الرقمي محل هذه الدراسة

بناءاً على التعريف السابق يمكننا تعريف العنف الرقمي محل هذه الدراسة بأنه عنف يمارس ضد المرأة ميسر تكنولوجياً باستخدام منصات وسائل التواصل الاجتماعي عبر الانترنت او عبر شركات الاتصالات باستخدام الهواتف النقالة سواء بالسب والشتم او التهديد أو الابتزاز أو غيره مما يترتب عليه او يرجح

[8] https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/ViolenceAgainstWomen.aspx

أن يترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة سواء من الناحية الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية أو الاقتصادية.

الفصل الأول: واقع العنف الرقمي وتأثيره على النساء في اليمن

يسر انتشار الهواتف النقالة ودخول الانترنت وانتشار منصات التواصل الاجتماعي طرق النيل من النساء وممارسة العنف ضدهن وابتزازهن، إلى الحد الذي أصبح معها العنف الرقمي ظاهرة منتشرة في الوطن العربي بما فيها اليمن. ففي دراسة أجراها المكتب الاقليمي لهيئة الامم المتحدة للمرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2022على ثمان دول عربية شملت اليمن حول مدى انتشار العنف على الانترنت وأثاره، اتضح أن 70% من الناشطات والمدافعات عن حقوق الانسان أبلغن بعدم شعورهن بالأمان في الحيز الالكتروني. ونسبة النساء إجمالا اللاتي تعرضن للعنف بلغن 60% من العينة، وفي اليمن على وجه الخصوص بلغت نسبة النساء اللاتي تعرضن للعنف عبر الانترنت 62% كثاني أكثر دولة تتعرض فيها النساء للعنف عبر الانترنت من الدول المشمولة بالدراسة بعد العراق.[9]

وعلى الصعيد المحلي عبر استطلاع أجرته منصتي 30 التابعة لمؤسسة المنصة الشبابية في اليمن في 2022 حول التنمر الالكتروني بشكل عام لعدد 1172 مشارك/ة بينهم 32% من النساء، تبين أن أسوأ سلوكيات التنمر الالكتروني على النساء هي فبركة صور أو مقاطع فيديو عن المرأة ونشرها على الانترنت، يليها انتحال هوية أخرى واستخدامها لإيذاء فتاة أو امرأة على الانترنت. كما اشارت نتائج الاستبيان أن النظرة المجتمعية للمرأة وهويتها الرقمية يأتي كأهم سبب في حدوث التنمر الالكتروني على النساء، يليه مباشرة غياب القوانين الرادعة لهذه الظاهرة. وحول أليات التصدي للظاهرة أكد 93% من العينة على ضرورة إصلاح الاطر القانونية، كما أكد 83% من العينة على ضرورة تبني حملات مناصرة للتصدي لظاهرة التنمر الالكتروني.[10]

لا يوجد في اليمن إحصاءات رسمية عن حجم عمليات الابتزاز الإلكتروني، لكن قد تعطي تصريحات ناشطين يمنيين في قضايا الابتزاز الالكتروني مؤشرات حول حجم القضية، حيث يصرح الشاب مختار عبد المعز المختص في حماية وأمن المعلومات والذي صار يعمل حاليا مع فريق كبير بشكل طوعي على فضح عصابات الابتزاز الالكتروني ومساندة الضحايا لصحيفة الشارع بأن عدد قضايا الابتزاز التي طلبت المساعدة منه ومن فريقه تجاوزت 15 ألف حالة ابتزاز تقريبا خلال أقل من ثلاث سنوات، أي بمعدل 535 حالة ابتزاز شهرياً.[11]

كما صرح أحمد النظاري الناشط اليمني في مكافحة جرائم الابتزاز الالكتروني لموقع العين الإخبارية حول الابتزاز الالكتروني بقوله "الموضوع أصبح مخيفا جدا، شخصيا تردني أكثر من 300 قضية ابتزاز خلال الشهر بمعدل 10 كل يوم كحد أدنى وكأشخاص من الصعب التعاطي مع كل القضايا أو التفرغ لحلها".

[9] https://arabstates.unwomen.org/sites/default/files/2022-02/Summary_Keyfindings_Arabic_Final_2022.pdf

[10] https://manasati30.com/society/17222/

[11] https://alsharaeanews.com/2022/11/17/68590/

كما أكد أن الحوثيين المسيطرين على المناطق الشمالية في اليمن حيث الكثافة السكانية الأكبر، لديهم وحدة متخصصة في الأمن السيبراني قادرة على مكافحة هذا النوع من الجرائم، لكنها للأسف مخصصة لملاحقة النشطاء والسياسيين والمناهضين، كما بين أن الأسر تتجنب إبلاغ الجهات الأمنية بسبب التعامل السيئ، و يؤكد ما قاله النظاري الناشط رامز ابن المقطري الذي ينشط في مكافحة الابتزاز على مواقع التواصل الاجتماعي قائلا إن "قضية سارة علوان ليست هي الأولى وإنما هناك 6 فتيات انتحرن بالفعل في أكثر من محافظة وتم التحفظ من قبل أهاليهن ولا يحق لنا النشر دون موافقة الأهالي.[12]

وبسبب انتشار ظاهرة العنف الرقمي ضد النساء ظهرت عدد من المبادرات الشبابية والمنصات والحملات الإلكترونية للتوعية بمخاطر الابتزاز الالكتروني وكيفية التعامل معه، ومنها على سبيل المثال لا الحصر مبادرة إليت الشبابية،[13] ومنصتي 30،[14] ومبادرة For Her،[15] ومبادرة شباب اليمن لمكافحة الجرائم الإلكترونية،[16] وسراج،[17] ومؤسسة شباب سبأ،[18] وحملة لاتفتجعيش (لا تخافي) [19]والتي تعمل عليها خمس منصات ومؤسسات إعلامية: هودج، ونسيج، وقرار، ومركز الدراسات والاعلام الاقتصادي SEMC، ومركز الاعلام الثقافي CMC.

وهناك العديد من المقالات والندوات التي اهتمت في الآونة الاخيرة بقضايا العنف الرقمي ضد النساء.

دراسة حالات

ظهرت عدة قضايا عنف رقمي موجه ضد النساء على خلفيات وأغراض مختلفة منها الاقتصادي بغرض الابتزاز المادي، ومنها الثقافي والاجتماعي بغرض الحد من مشاركة المرأة واسهامها في المجتمع، ومنها بسبب الاختلاف السياسي والذي يتم فيها اقحام الجوانب الاجتماعية والثقافية التي تحد من مشاركة المرأة في المجال العام لتحقيق أغراض سياسية. وبالتالي تتداخل العوامل المسببة للعنف الرقمي الموجة ضد النساء. تناول هذا البحث قضيتين منها وهي من قضايا العنف الرقمي التي برزت في الآونة الاخيرة في المجتمع اليمني بشكل كبير وهي قضية سارة العلواني وقضية الدكتورة ألفت الدبعي، وتم مقابلة المعنيين فيها كدراسة حالة كما يلي:

قضية سارة العلواني

ولمعرفة تفاصيل قضية سارة العلواني قامت الباحثة بالتواصل مع محامية سارة المحامية تهاني الصراري وعمل مقابلة معها بالإضافة إلى أن المحامية ايضا طلبت من سارة عمل تسجيلات للباحثة تشرح فيها قضيتها.

---

[12] https://al-ain.com/article/sarah-alwan-suicide-blackmail

[13] https://www.facebook.com/Elite99999

[14] https://manasati30.com/society/17222/

[15] https://www.facebook.com/profile.php?id=100082224910802

[16] https://yyitcc.com/

[17] https://www.facebook.com/siraj.yemen/

[18] https://www.shebayouth.org/

[19] @nasijmedia or @hodjnet

سارة العلواني فتاة يمنية من محافظة تعز تبلغ من العمر 27 عاما، وهي تعمل في المجال الإنساني، ولديها صفحة في الفيس بوك،[20] وتقوم بعرض ما تقوم به من أنشطة إنسانية على صفحتها. تعرضت سارة للابتزاز المادي من قبل رجل (مجهول حينها) بنشر صورها الخاصة وخصوصياتها الموجودة على هاتفها إذا لم تقم بدفع المبالغ المالية المطلوبة، وبالفعل انتشرت الكثير من صور سارة الخاصة (حيث أن سارة ترتدي النقاب في الوسط العام كما هو حال كل الغالبية العظمى من اليمنيات) و خصوصياتها على الانترنت ودخلت سارة في حالة نفسية وضغوط غير عادية و تقول سارة انها في بداية الامر وبعد ضغوط نفسية كبيرة أخفت الأمر عن أخوتها وتحدثت مع والدها الذي قام بإبلاغ الشرطة، إلا أنها شعرت بازدياد الضغوط النفسية عليها لضعف تفاعل الجهات الرسمية مع قضيتها، حتى في ابسط القضايا وهي الافصاح عن اسماء حاملين أرقام الهواتف اللذين يقومون بابتزازها، وعانت سارة كثيرا حتى تمكنت من الحصول على أسماء مالكي الأرقام التي تقوم بتهديدها، والسبب في هذا أن هناك انقسام في إدارة مؤسسات الاتصالات والجهات الأمنية نتيجة للحرب بين مناطق سيطرة الحوثيين (اللذين يسيطرون على أغلب مناطق الشمال) وبين الحكومة الشرعية (التي تسيطر على مناطق الجنوب وبعض مناطق الشمال)[21] ولم تتعاون أي من الادارتين في مؤسسة الاتصالات في التعريف برقم المبتز، فلجأت سارة إلى طرق خاصة مستخدمة معرفتها واسرتها بأشخاص يعملون في شركة الاتصالات قاموا بمساعدتها بالتعريف بأسماء حاملي ارقام الهواتف التي تقوم بابتزازها، لتكتشف سارة أن من يقوم بابتزازها هم امرأة ورجل من أسرة من الجيران يسكنون في نفس العمارة التي تسكن فيها سارة واسرتها، و تمكنوا من الحصول على محتويات الهاتف من خلال قيام جارتها بسرقة ذاكرة خارجية كانت سارة تنقل إليها ما كان موجود في هاتفها، وإعطاء هذه الذاكرة لقريبها ليقوم بابتزاز سارة، والبعض الأخر من المعلومات والصور التي لم تكن قد قامت بنقلها إلى الذاكرة الخارجية تم سحبها عن طريق اختراق تلفونها.

كما أن هناك شخص يمني أخر مقيم في دولة قطر كان يقوم ايضا بابتزازها لم تتمكن من معرفته لعدم تعاون السفارة اليمنية في قطر معها، ولعدم معرفة من يكون لا تعرف سارة هل له ارتباط بالمبتزين لها من داخل اليمن أم لا.

ولكثرة التعقيدات والإجراءات القانونية وضعف تفاعل قسم الشرطة معها ونشر صورها وخصوصياتها من قبل المبتزين وتشويه سمعتها وخسارتها لوظيفتها، ضاعف من الضغوط النفسية والعصبية عليها مما أدى بها إلى إطلاق الرصاص على نفسها في أحد شوارع محافظة تعز محاولةً الانتحار أمام الملأ حيث تم اسعافها فورا من قبل المارة إلى المستشفى ولولا أن الرصاصة التي أطلقتها على نفسها أخطأت مكان قلب سارة ما كان ليكتب لها الحياة.[22] وهي اليوم تتعافى وتسترد صحتها وتقوم بتوكيل المحامية تهاني الصراري لمتابعة قضيتها وفضح كل المبتزين والملابسات حول القضية وتحويلها إلى قضية رأي عام.[23] وقد تم القبض على أحد المبتزين إلا أن القضية لم يتم تحويلها للمحكمة بعد نتيجة طول الإجراءات.

---

[20] https://fb.com/profile.php?id=100005378389514

[21] محافظة تعز مقسومة بين سيطرة الحوثيين والحكومة الشرعية وهي محافظة محاصرة من قبل الحوثيين منذ بداية الحرب

[22] https://www.eremnews.com/entertainment/society/f8nau1ka1

[23] لقاء للباحثة مع المحامية تهاني الصراري التي تتابع قضية سارة العلواني

قضية الدكتورة الفت الدبعي

تعرضت الدكتورة ألفت الدبعي أستاذة علم الاجتماع بجامعة تعز إلى حملة تنمر موجهة للتشهير بها وبسمعتها بسبب آرائها السياسية ودفاعها عن قضايا المرأة واشتراكها الفاعل في حملة مناصرة "جوازي بلا وصاية" وهي حملة قامت بها العديد من المنظمات والنساء اليمنيات للحصول على جواز السفر بدون اشتراط موافقة وحضور ولي الأمر. إلا أن الدكتورة ألفت بحسب قولها للباحثة أنها شعرت أن الحملة ضدها هي حملة موجهة ضد كل النساء وتسعى إلى تحجيم دور النساء وإقصاء جهودهن والعمل على تراجع حقوقهن وفرض الوصاية على نشاطهن العام. كما قامت صحيفة أخبار اليوم - وهي صحيفة أهلية يمنية صادرة عن مؤسسة الشموع للصحافة والإعلام، ومقرها حاليا محافظة مأرب ويرأس تحريرها سيف الحاضري وتُنشر إلكترونيا- بإفراد صفحة كاملة للتحريض ضد ألفت الدبعي وضد حملة جوازي بلا وصاية وضد المنظمات النسوية والناشطات النسويات مدعية أن ألفت وغيرها من الناشطات يستهدفن الدين الإسلامي، وبأن ألفت الدبعي تهاجم التشريعات الاسلامية وعلماء الدين وأنها تعتبرهم كهنة ورجعيين. ووضعت الصحيفة صورة ألفت الدبعي في منتصف الصفحة واصفة أيها بالمتسولة والمتلونة بحسب المصالح. [24]

كما قام الدكتور الأكاديمي اليمني المعروف عادل الشجاع والذي لديه أكثر من 81822 متابع/ة على صفحته في الفيس بوك بوصف الدكتورة ألفت بأنها تروج للمثلية ولمجتمع الميم وتشارك في مؤتمرات وحملات مشبوهة وأنها أيضا تسعى لتفكيك الأسرة اليمنية من خلال دعمها لحملة جوازي بلا وصاية.[25]

وقام عدد من خطباء المساجد والذين أصبح لهم أيضا صفحات الكترونية على الفيس بوك بإنزال خطبهم والترويج لها في مواقع التواصل الاجتماعي والتي شملت تحريض ضد ألفت الدبعي وبأنها تنشر أفكار ضالة خارجة عن الدين، مما يعرضها لخطر جسيم بسبب السلطة الدينية التي يمتلكها رجال الدين على العامة والتي يمكن أن تؤدي إلى تهور شخص متطرف ليقوم بإيذاء الدكتورة إن لم يكن قتلها باسم الدين.[26]

وكرد فعل قامت الدكتورة الفت برفع عدة قضايا على من قاموا بالحملة ضدها وعلى رأس تلك القضايا التي قامت برفعها قضية ضد صحيفة أخبار اليوم، قامت برفعها في محافظة مأرب وقد تم بالفعل تحويل القضية إلى النيابة العامة بناء على القانون رقم 25 لسنة 1990 بشأن الصحافة والمطبوعات والقانون رقم 12 لسنة 1994 بشأن الجرائم والعقوبات.[27]

وقامت برفع قضية في جمهورية مصر العربية ضد الدكتور الأكاديمي عادل الشجاع حيث محل إقامته، في مباحث الانترنت، وبحسب تصريح الدكتورة الفت للباحثة بانه تم تحويل القضية إلى النيابة العامة وهي بانتظار تحويلها إلى المحكمة.[28]

---

[24] https://fb.com/story.php?story_fbid=pfbid0CgP3kb9sckg6E4xVgSYfHK2qQAAYHsLdj8EPg9LkWmwJLj1MECNbp7WV8FioXv79l&id=545375016

[25] https://fb.com/545375016/posts/pfbid02xPh86JRgHRBDR5Zjy4MThH5KhmotCGjRxjEoTqmexMC7QGWRbTA7oLuesPNeek1Rl/

[26] https://fb.com/545375016/posts/pfbid0RRBvAaVdPr1oUoGt6Zg5921QBQFBVuFdPgKxcod4BHjjJLPfqMCZhL6SkjygCnW5l/

[27] انظر المرجعين السابقين 12و13

[28] https://fb.com/545375016/posts/pfbid02xPh86JRgHRBDR5Zjy4MThH5KhmotCGjRxjEoTqmexMC7QGWRbTA7oLuesPNeek1Rl/

كما تقدمت بشكوى إلى وزارة الخارجية اليمنية ضد القنصل بسفارة الجمهورية اليمنية في الهند يحي غوبر الذي علق على منشورها الذي كتبت فيه أنها بدأت إجراءات مقاضاة عادل الشجاع بأنها تتعامل مع منظمات مشبوهة وهذه المنظمات تدفع لها أجور التقاضي.[29] وتقول الدكتورة الفت أنه بعد أن قامت بإرسال هذه الشكوى لوزارة الخارجية لم تتلقى أي رد رسمي من الوزارة رغم متابعتها ومطالباتها المتكررة من الوزارة بالرد، وبأن الوزارة قامت بعمل تعميم إلى كل موظفيها في السفارات بعدم ابداء أي أراء سياسية تعيشها البلد في مواقع التواصل الاجتماعي.[30]

وبالإمكان اعتبار تصدي الدكتورة ألفت الدبعي بنفسها للعنف الموجه ضدها بمختلف أبعاده الثقافية والاجتماعية والسياسية من أقوى حالات التصدي، حيث ثابرت في استخدام الوسائل القانونية، وتلاحق من قاموا بالتشهير ضدها من اليمنيين داخل وخارج البلاد ولا تزال تتابع كل هذه القضايا رغم تعقيداتها وطول إجراءاتها وتكلفتها المادية، إضافة إلى ما سببته حملات التشهير من ضغوط نفسية لها. والجدير ذكره أن هذا النضال الطويل لمواجهة العنف الالكتروني وحملات التشهير الذي قامت به الدكتورة ألفت والذي يستند إلى دوافع سياسية واجتماعية وثقافية، تقوم به الدكتورة ألفت الدبعي لإيمانها الشديد أن قضيتها ليست قضية تستهدفها هي شخصيا وإنما قضية تستهدف إلجام النساء، وقمعهن من المشاركة والتعبير عن أراءهن السياسية، وتحجم من مشاركتهن في المجال العام، بل وتقوض من مطالبات النساء بحقوق المواطنة المتساوية، وهي تؤمن أن هذه الحملات ضدها هي حملات موجهه ومنظمة. وتطالب الدكتورة ألفت الدبعي بضرورة تفعيل الآليات الوطنية الرسمية من وزارات مختصة وحكومة بتحديد موقف من اي حملات تحريض وتشهير وعنف تجاه النساء. والمطالبة بسرعة البت في القضايا المقدمة للأجهزة القضائية واعلانها للجمهور بشكل سريع بحيث تمثل عامل ردع يحد من استهداف النساء اليمنيات والناشطات في المجال العام على وجه الخصوص.[31]

الفصل الثاني : السياق القانوني

لا شك أن المنظومة القانونية لها انعكاس كبير على العنف ضد النساء اجمالا، فكلما عُززت قيم المساواة والحماية والتميز الايجابي للنساء في الدستور والقانون كلما خفف ذلك من العنف ضد النساء وساهم في الحد من تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية الاخرى التي تؤثر سلباً على وضع المرأة وممارسة العنف ضدها في المجتمع.

وبالنظر إلى الدستور اليمني نلاحظ حدوث تراجع دستوري في قيمة المساواة بين الرجل والمرأة بين الدستور المقر في عام 1991 بعد الوحدة اليمنية، والتعديل الدستوري الذي حدث في عام 1994م، حيث كانت المادة 27 من دستور 1991 تنص على أن "المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو اللون أو الأصل أو اللغة

[29] https://fb.com/story.php?story_fbid=pfbid0ohAprFPWPAkdY3msy4nH8MeonU2tDpJ5WB637hxsS1TH2PChuekT4dfovvbJnVrWl&id=545375016

[30] https://nabd.com/s/108014577-429db2/ تعميم-لوزارة-الخارجية-اليمنية-بمنع-الآراء-السياسية-لمنتسبيها-وثيقة

[31] لقاء للباحثة مع الدكتورة ألفت الدبعي

أو المهنة أو المركز الاجتماعي أو العقيدة" و قد تم حذف هذه المادة في التعديلات الدستورية التي جرت على دستور 1994،[32] والذي لا يزال معمول بمعظم مواده حتى الآن.[33]

وبالرغم من وجود مادتين: المادة(24): "تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتصدر القوانين لتحقيق ذلك" والمادة (25): "يقوم المجتمع اليمني على اساس التضامن الاجتماعي القائم على العدل والحرية والمساواة وفقا للقانون"، واللتان تنصان على تكافؤ الفرص والمساواة في المجتمع اليمني، إلا أن إضافة المادة (31) في دستور 1994والتي تنص على أن: "النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون"، جعلت التفسير الديني التقليدي للمشرع اليمني مرجعية في كافة القوانين ذات العلاقة بالمرأة. وبالتالي ظلت العديد من القوانين التمييزية ضد المرأة مثل قانون الأحوال الشخصية وقانون الجنسية وقانون الجرائم والعقوبات وغيرها بحجة استنادها على الشريعة الاسلامية، والتي لا يتم التعامل مع مقاصدها السمحاء ولا يستخدم في تفسيرها فكر ديني مستنير يعكس مقاصدها على التشريعات بما يعزز من مكانة المرأة وحقوقها ودورها في المجتمع، وانما يتم التعامل مع الشريعة بتلك الافكار والاجتهادات التقليدية التي تجاوزها الزمن، مما أدى إلى اتساع الهوة بين التشريعات ومتطلبات الواقع وبالذات ما يتعلق منها بحقوق النساء وحمايتهن من العنف.

ويجدر الاشارة إلى أن مسودة الدستور اليمني الجديد،[34] المستند على مخرجات الحوار الوطني،[35] والذي عرقل استكمال إجراءات اعتماده والاستفتاء عليه انقلاب الحوثيين على السلطة في اليمن 2014م ودخول البلد في الحرب، حاولت أن تُحدث نقلة دستورية فيما يتعلق بحقوق النساء وتمكينهن وحمايتهن من العنف وتعزيز دورهن في المجتمع، إلا أنها لم ترى النور حتى وقتنا الراهن.

وفيما يتعلق بالعنف الرقمي ضد النساء لا يزال القانون اليمني اجمالاً قاصرا في هذا الجانب ولا يوجد أي تشريع له علاقة مباشرة بالجرائم الالكترونية وما يترتب عليها بشكل عام. ولا يمكن اعتماد قانون الصحافة في مثل هذه القضايا لأنه ما ينشر في وسائل التواصل الاجتماعي لا يتم اعتباره ضمن قانون الصحافة والمطبوعات إلى إذا كان ما نشر من تحريض أو عنف موجود في صحيفة إلكترونية. وقد ساهم في تأخر تحديث القوانين اليمنية وإيجاد قانون للجرائم الالكترونية دخول البلد في حالة الحرب التي قاربت على الثمان سنوات، حيث تعطلت فيها معظم مؤسسات الدولة وعلى رأسها البرلمان اليمني الذي تعطلت جلساته، ولم يتم اقتراح أي مشروع او تعديل لقانون طوال هذه الفترة.

وبالتالي عند حدوث أي جرائم الكترونية أو ابتزاز أو تهديد أو تنمر أو تعدي على حرمة الحياة الخاصة لأي مواطن/ة يتم الاستناد فيها إلى قانون الجرائم والعقوبات رقم 12 لعام 1994م،[36] الذي وردت فيه مواد قانونية تتناول هذه القضايا بصورة عامة، فعلى سبيل المثال فما يتعلق بالسب والإهانة، تعرف المادة 291 السب على انه "إسناد واقعة جارحة للغير لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت إليه قانوناً أو

---

[32] https://www.constituteproject.org/constitution/Yemen_2015.pdf?lang=ar

[33] نتيجة الاحداث والحرب الذي تمر بها اليمن حدثت إضافة مرجعيات دستورية إلى دستور 1994، كالمبادرة الخليجية ابريل 2011م وإعلان نقل السلطة ابريل 2022م

[34] سلمت المسودة الاولى منه لرئيس الجمهورية في 7 يناير 2015 https://www.ohchr.org/sites/default/files/lib-docs/HRBodies/UPR/Documents/Session32/YE/A_HRC_WG.6_32_YEM_1_Yemen_Annex_1_A.pdf

[35] مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي عقد في الفترة (18مارس 2013: 25 يناير 2014) بعد الثورة الشبابية الشعبية فبراير 2011 http://www.pdf-yemen.com/PDF/Democratic/NDC%20Final%20Document.pdf

[36] https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11424 قانون الجرائم والعقوبات اليمني

أوجبت احتقاره عند أهل وطنه وكذلك كل إهانة للغير بما يخدش شرفه أو اعتباره دون أن يتضمن ذلك إسناد واقعة معينة إليه" وتحدد عقوبة السب وفقا لنص المادة 292 "كل من سب غيره بغير القذف يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بالغرامة ولو كانت الواقعة المسندة للمجني عليه صحيحة." فما يتعلق بالتخويف ببث الضرر في الأخر تنص المادة 313 "يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات أو بالغرامة كل من يبعث قصداً في نفس شخص الخوف من الإضرار به أو بأي شخص آخر يهمه أمره ويحمله بذلك وبسوء قصد على أن يسلمه أو يسلم أي شخص آخر أي مال أو سند قانوني أو أي شيء يوقع عليه بإمضاء أو ختم تحوله إلى سند قانوني."

فيما تجرم المادة 256 الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة حيث تنص على "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بالغرامة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة وذلك بأن ارتكب أحد الأفعال الآتية في غير الأحوال المصرح بها قانوناً أو بغير رضاء المجني عليه: استرق السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز من الأجهزة أياً كان نوعه محادثات جرت في مكان خاص أو عن طريق الهاتف. التقط أو نقل بجهاز من الأجهزة أياً كان نوعه صورة شخص من مكان خاص. فإذا صدرت الأفعال المشار إليها في الفقرتين السابقتين أثناء اجتماع على مسمع أو مرأى من الحاضرين في ذلك الاجتماع فإن رضاء هؤلاء يكون مفترضاً. ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بالغرامة الموظف العام الذي يرتكب أحد الأفعال المبينة بهذه المادة اعتماداً على سلطة وظيفته. ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم في الجريمة كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عنها أو إعدامها".

وفيما يخص انتهاك حرمة المراسلات تنص المادة 255 من نفس قانون الجرائم والعقوبات على: "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة من فتح حق خطاباً مرسلاً إلى الغير أو احتجز رسالة برقية أو هاتفية ويعاقب بالعقوبة ذاتها من اختلس أو أتلف إحدى هذه المراسلات أو أفضى بمحتوياتها إلى الغير ولو كانت الرسالة قد أرسلت مفتوحة أو فتحت خطأ أو مصادفة ويقضي بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بالغرامة إذا ارتكب الجريمة موظف عام إخلالاً بواجباته الوظيفية."

وفيما يتعلق بالتهديد بإذاعة الأسرار الخاصة تنص المادة 257 على: "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بالغرامة كل من أذاع أو سهل إذاعة أو استعمل ولو في غير علانية تسجيلاً أو مستنداً متحصلاً عليه بإحدى الطرق المبينة بالمادة السابقة أو كان ذلك بغير رضا صاحب الشأن ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات كل من هدد بإفشاء أمر من الأمور التي تم الحصول عليها بإحدى الطرق المشار إليها لحمل شخص على القيام بعمل أو الامتناع عنه ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات الموظف العام الذي يرتكب أحد الأفعال المبينة بهذه المادة اعتماداً على سلطة وظيفته، ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم في الجريمة أو تحصل منها كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عن الجريمة أو إعدامها."

كما لا توجد مؤسسات رسمية في اليمن تعنى بالعنف الالكتروني، ويتم إحالة هذه القضايا إلى الجهات العدلية المعتادة من نيابات ومحاكم والتي تستند إلى قانون الجرائم والعقوبات في إحالة القضايا.

وعليه فهناك حاجة ماسة إلى تطوير القوانين اليمنية بما يتناسب مع التطور التكنولوجي واستخدام المواطنين/ات لوسائل التواصل الاجتماعي، وتحديد لغة قانونية صريحة وواضحة تُجاري وتستوعب كافة القضايا التي تحدث في الواقع نتيجة استخدام تكنولوجيا الاتصالات ووسائل التواصل الحديثة،

ليس هذا فحسب بل تطويرها بما يحد من ابتزاز النساء وسهولة ممارسة العنف الرقمي ضدهن، وهو ما تنادي به منظمات المجتمع المدني النسوية والحقوقية بشكل عام في كل البيانات الصادرة عنها والمطالبات الحقوقية نتيجة انتشار ظاهرة العنف الرقمي ضد النساء والفتيات في اليمن.

الفصل الثالث: النتائج الميدانية

عينة الدراسة

تم ارسال أسئلة الاستبيان بشكل مقابلات رقمية مباشرة إلى 15إمرأة ممن تعرف الباحثة أنهن تعرضن لعنف رقمي، كما تم وضع أسئلة الاستبيان على عدد واسع من مجموعات الواتس أب للنساء اليمنيات الناشطات في المجتمع المدني وفي المجال العام، وطلب ممن تعرضن لأي نوع من أنواع العنف الرقمي ويقمن في الخمس المحافظات المستهدفة أن يقمن بتعبئة الاستبيان، وبالتالي وصل عدد اللاتي قمن بتعبئة الاستبيان الى 56 امرأة.

إلا أنه تم استثناء 15 مشاركة بسبب كونهن مقيمات خارج اليمن وهذا خارج نطاق الدراسة الحالية. وبالتالي بلغت عينة الدراسة 41 امرأة. منهن حالتين ممن تم التواصل معهن بشكل مباشر وقبلن إعطاء المزيد من التفاصيل والاستشهاد بحالتهن بصورة صريحة طي هذه الدراسة.

ويبين الجدول التالي توزيع عدد المستجيبات الـ 41 من حيث الفئة العمرية والحالة الاجتماعية والمحافظة والمستوى التعليمي:

الفئة العمرية		الحالة الاجتماعية		المحافظة		المستوى التعليمي	
20-19 سنة	4	عازبة	20	صنعاء	14	أساسي	3
30-21 سنة	15	متزوجة	13	عدن	11	ثانوي	8ثلاث منهن طالبات جامعة
40-31 سنة	14	مطلقة	4	تعز	6	جامعي	28واحدة منهن طالبة ماجستير
55-41 سنة	8	منفصلة	2	حضرموت	5إحداهن من المهرة	ماجستير	1
		أرملة	1	مأرب	5	دكتوراه	1
		لم توضح	1				

ومن استجابات العينة نرى أن معظم المستجيبات كن من الفئة العمرية ما بين الواحد والعشرين عاما والاربعين. كما أن الغالبية أيضا غير متزوجات.

وبالنسبة للمحافظات تم اختيار خمس محافظات فقط، وهن العاصمة صنعاء والعاصمة المؤقتة عدن، حيث أكثر النساء نشاطا وظهورا في المجال العام هن من هاتين المحافظتين، يليهما تعز وهي المحافظة الأكثر عدد من حيث السكان ومن ناحية تعليم وعمل المرأة. ومحافظة مأرب وهي محافظة ذات طابع قبلي وفي سنوات الحرب شهدت اقبالا كبيرا من النازحين/ات وبرزت فيها العديد من النساء الناشطات في المجال العام، ومحافظة حضرموت وهي من المحافظات الجنوبية الاكثر محافظة فيما يتعلق بعمل ونشاط المرأة في المجال العام. ونلاحظ أن أعلى استجابة كانت من صنعاء ثم عدن يليهما محافظة تعز، وهذا منطقي فالنساء في هذه الثلاث المحافظات أكثر تفاعلا وقدرة على الوصول إلى الانترنت، بالرغم من أن سنوات الحرب عملت على زيادة سوء خدمة الانترنت في اليمن بشكل عام وفي عدن على وجه الخصوص.

بالنسبة للتعليم فمعظم العينة من ذوات المؤهل الجامعي. ومن حيث جهة العمل فمعظم العينة يعملن في المجال الخاص بما فيه المجتمع المدني والأكاديمي.

ويتضح ان استخدام الهاتف الشخصي هو أعلى وسيلة تستخدمها العينة، حيث أصبح الهاتف الشخصي هو الجهاز المرافق لأي شخص طوال الوقت وهو أكثر الاجهزة المستخدمة بشكل عام، كما أن استخدام كمبيوتر عام في مقهى انترنت أو غيره هو الأقل استخداما حيث يندر بالفعل ذهاب النساء اليمنيات إلى مقاهي الانترنت لاستخدام الكمبيوترات العامة، أولا لسهولة وخصوصية استخدام الهاتف الشخصي وثانيا لحساسية الواقع الاجتماعي والثقافي المتزمت تجاه تواجد النساء في هذه الاماكن.

ومن ناحية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يوضح الشكل التالي أن أكثر وسيلة اتصال تستخدمها العينة هي ارسال رسائل عبر الواتس آب بنسبة 83%، وهي بالفعل أسهل وسيلة اتصال وأكثرها شيوعا واستخداما في اليمن، إضافة إلى أن التواصل عبر الواتس آب لا يحتاج شبكة انترنت قوية، بالتالي هي وسيلة تتلاءم إلى حد كبير مع مستوى ضعف شبكة الانترنت في اليمن.

كما أن تفقد الحساب على الفيس بوك او الوسائل الاخرى أو مشاهدة الفيديوهات على المنصات المختلفة حازت على المرتبة الثانية بنسبة 65% مما يعني أن معظم التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى هو تعامل سلبي حيث تكتفي معظم النساء اللاتي لديهن حسابات على السوشيال ميديا بالمشاهدة ومعرفة ما يدور فيها، وهذا يعكس إلى حد كبير الحذر الشديد الذي تتعامل به النساء العاملات في المجال العام مع هذه الوسائل، ونسبة تعبير النساء عن أراءها ووضع منشورات هي 32%، وهي نسبة متدينة مقارنة باستخدام الواتس اب فغالبية النساء الناشطات في المجال العام لا يعبرن عن أراءهن في وسائل التواصل الاجتماعي الاخرى، وبالتالي يمكن القول ان استخدام الواتس آب هو أكثر وسيلة مريحة بالنسبة للعينة.

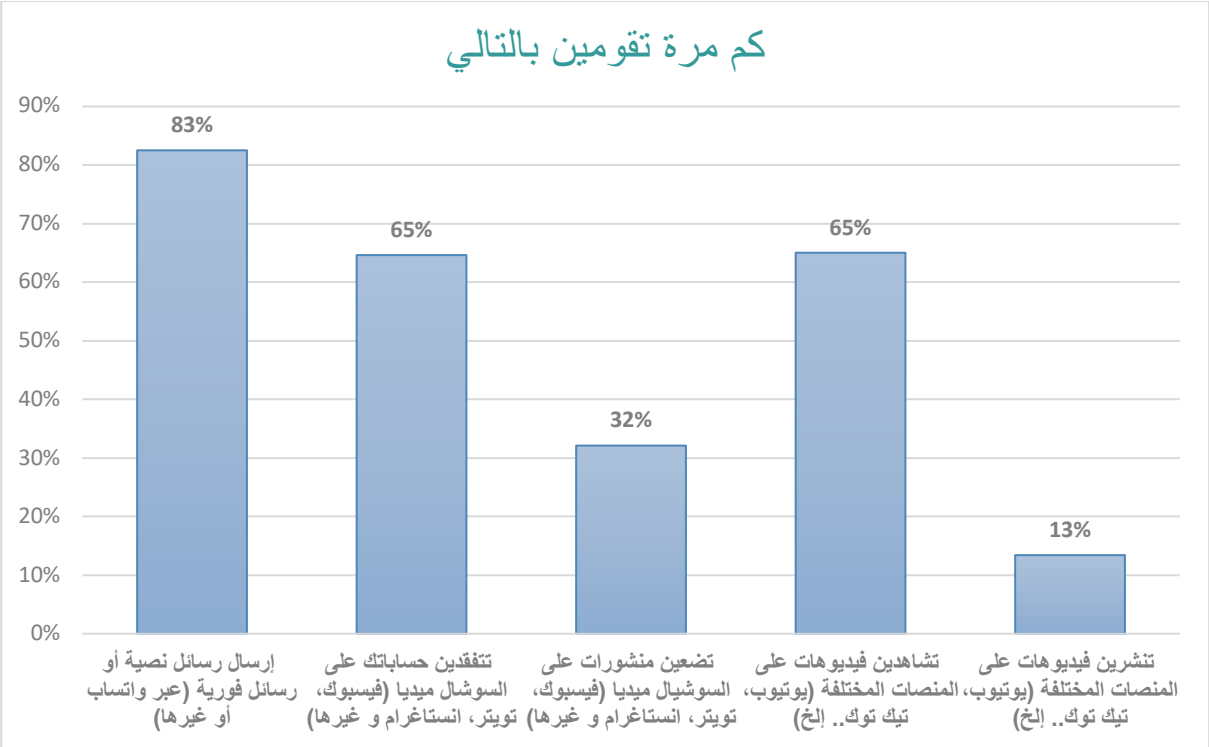

أبعاد العنف الرقمي – اشكاله وفداحته

لمعرفة شكل ومدى تعرض العينة للعنف الرقمي، وجه سؤال للعينة تم فيه ذكر الأشكال المختلفة للعنف الرقمي التي قد تكون تعرضت لها العينة وأمام كل فقرة ست خيارات لتحديد مدى تعرضها لهذا النوع من العنف تبدأ بدرجة كثيرا جدا وتنتهي بعدم التعرض لهذا النوع من العنف، كما وضعت خانة تمكن المستجيبة من إضافة أي شيء أخر أو توضيح لفقرة ما، ويوضح الرسم البياني التالي شكل ومدى تعرض العينة لأنواع العنف الرقمي المختلفة:

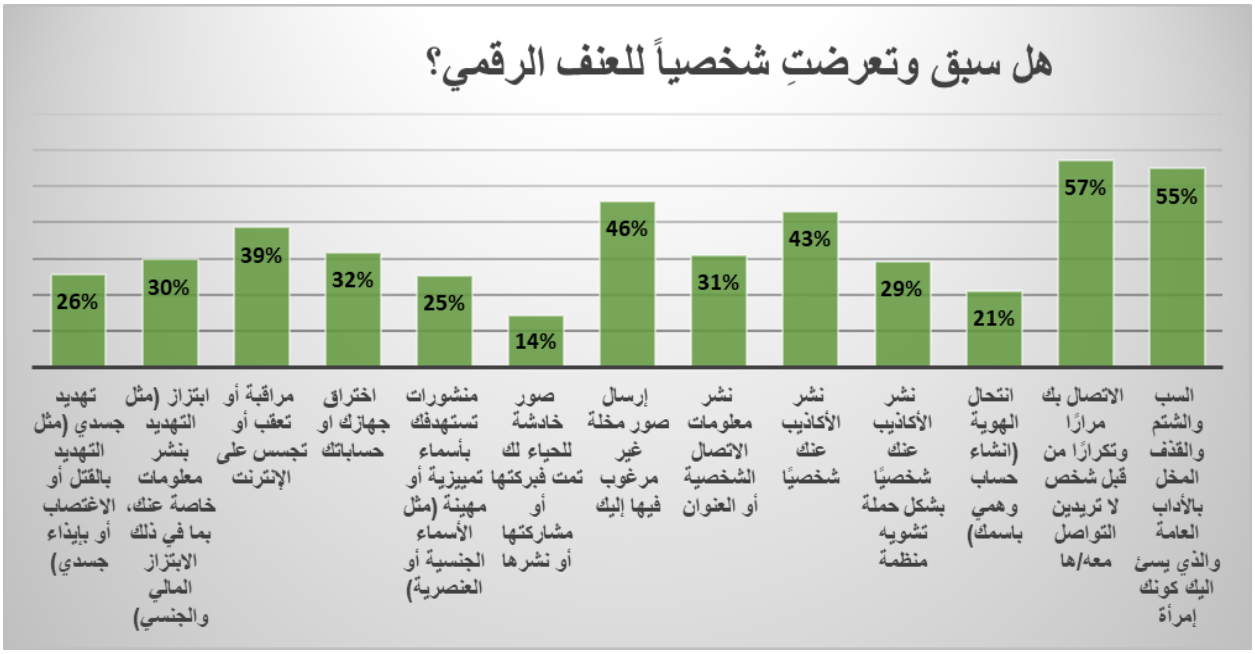

ويتضح من الرسم البياني أن أكثر أنواع العنف الرقمي الذي تتعرض له العينة هو الإيذاء بالاتصال من قبل اشخاص مجهولين او لا تود التواصل معهم والذي تتعرض له العينة بنسبة 57%، مما يسبب لها أذى وإزعاج نفسي وذهني وعصبي، وهذا ما يحدث أكثر بالنسبة للنساء السياسيات والعاملات في المجال العام في المجتمع حيث أن أرقامهن معروفه وبسهولة يتم الحصول عليها، يليه تعرض العينة بنسبة 55% للسب والشتم والقذف المخل بالآداب العامة والذي يسيء إليها كونها امرأة، وهذا النوع هو الاسهل على وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة والأكثر انتشارا حيث اصبح التشهير بالمرأة ومس سمعتها شيء سهل جدا فبعبارة معينة و كاذبة أو مفبركة على الفيس فبوك أو وسيلة تواصل اجتماعي اخرى تنتشر هذه العبارة بسرعة كبيرة جدا وتشوه سمعة المرأة وصورتها في المجتمع بلحظات.

وتبين النتائج ايضا أن العنف يصل إلى حد الابتزاز المالي او الجنسي وهو ما تتعرض له عينة الدراسة بنسبة 30%، ويصل ايضا إلى التهديد بالقتل او الاغتصاب والذي تتعرض له العينة بنسبة 26%. كما أن نسب تعرض العينة لأشكال العنف الاخرى تبين بصورة جلية مدى انتشار الأساليب والأشكال المختلفة للعنف الرقمي وكيف أن ممارسته ضد النساء أصبح سهلا لأن هذا النوع من العنف يمكن ممارسته من قبل مجهولين.

مسببي العنف والمنصات التي يحدث فيها

ركز هذا القسم من البحث على معرفة من يقوم بالعنف الرقمي، ودوافعه، وأين يتم هل في الخاص أم في العام أمام الجميع. ويبين الرسم البياني التالي أن العينة تؤكد أن 60% من العنف يأتي من قبل ذكور وهو ما يعكس الوصاية الذكورية في المجتمع على النساء، وبنسبة 46% من قبل أشخاص غير معروفين ومن حسابات وهمية، وبنسبة 41% من أشخاص معروفين على الصعيد العملي أو الشخصي، كما تعتقد عينة الدراسة أن 24% من العنف يأتي من قبل الأقارب أيضا.

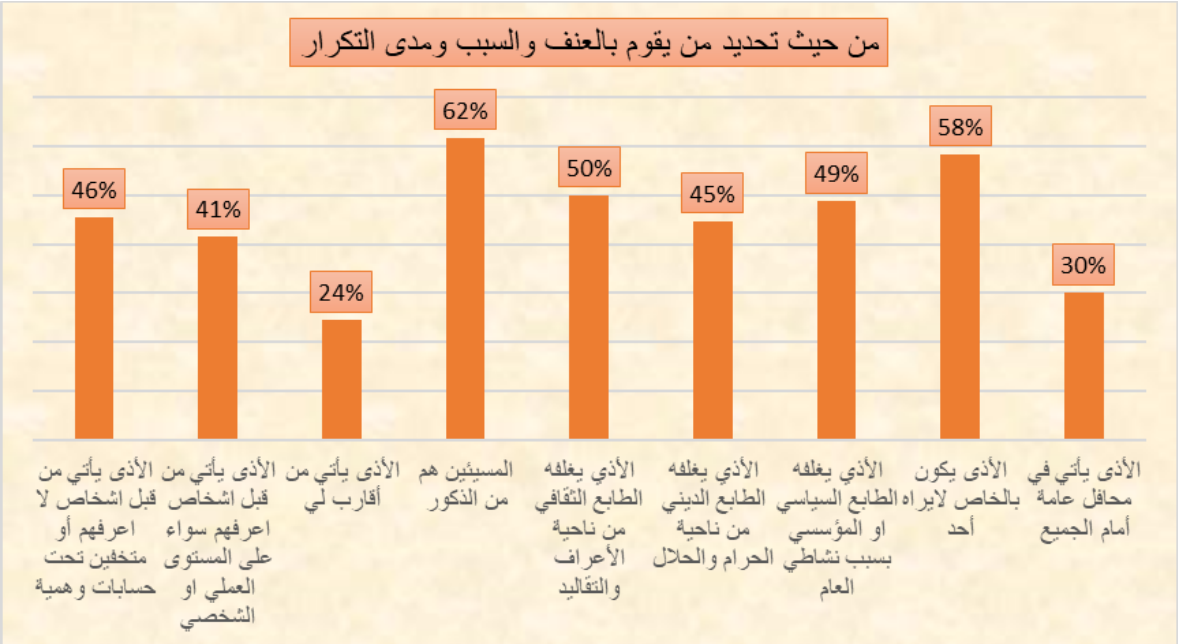

ومن حيث أسباب العنف الرقمي من وجهة نظر العينة فقد ترتبت الأسباب كالتالي:

- ثقافية بسبب الأعراف والتقاليد
- سياسية أو مؤسسية
- دينية

ومن ناحية أين يتم ممارسة العنف هل على الخاص أم العام أمام الجميع، فنسبة تعرض العينة للعنف الرقمي على الخاص وصل إلى 58%، ويكون في العادة الغرض منه الابتزاز وبث الخوف والرعب، وعلى العام أمام الجميع بنسبة 30%، وعادة يكون الغرض منه التشهير وتشويه السمعة.

ولمعرفة أكثر منصات التواصل الاجتماعي التي يمارس فيها العنف الرقمي، تم وضع كافة منصات التواصل الاجتماعي التي يتم استخدامها في اليمن وطلب من المستجيبات تحديد درجة العنف الرقمي الذي حدث لها من كل منصة، وأمام كل منصة ست خيارات لتحديد درجة العنف، والتي تبدأ بكثيرا جدا، والخيار الخامس مطلقا، والسادس لا استخدم هذه المنصة، والرسم البياني التالي يوضح نتيجة الاستجابة لهذا السؤال:

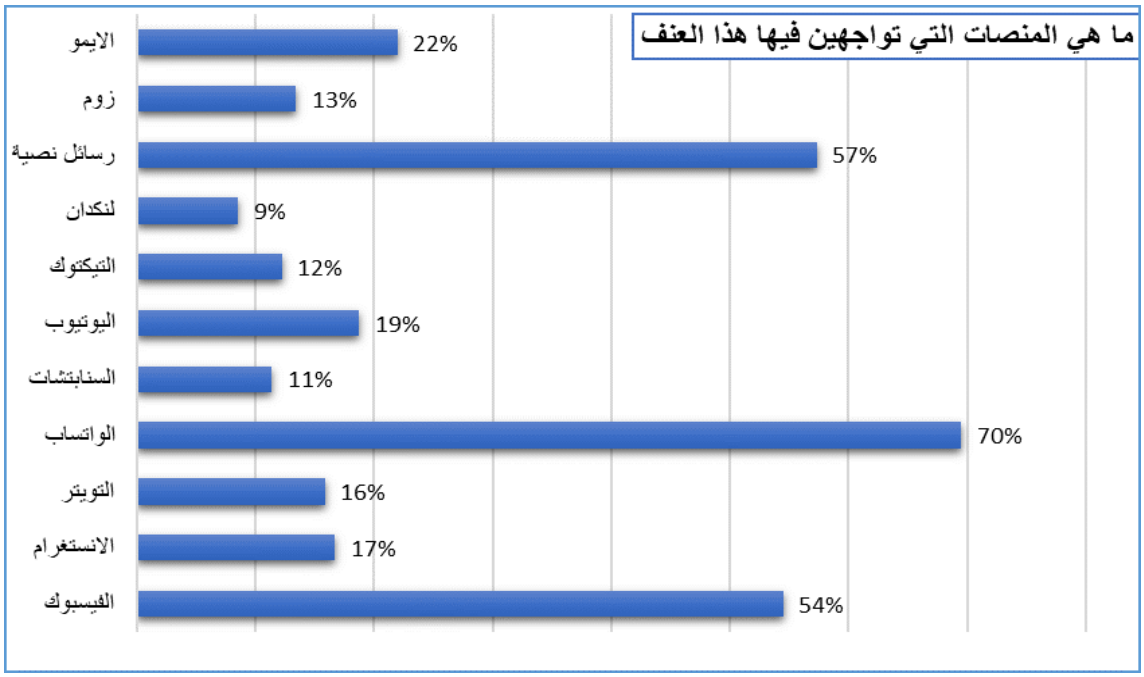

ومن الطبيعي أن يكون الواتس أب هو أكثر منصات التواصل الاجتماعي التي يأتي منها العنف الرقمي للنساء، لأنها أكثر منصات التواصل الاجتماعي استخداما في اليمن وأيسرها يليها الرسائل النصية وهو ما يتسق مع إجابة السؤال السادس في أن ممارسة العنف يتم على الخاص باستخدام رسائل على الواتس أب أو استخدام الرسائل النصية، ويتسق ايضا مع اجابة السؤال الثالث الذي بين أن أكثر نشاط العينة هو ارسال الرسائل عبر الواتس أب او الرسائل النصية، ومن ثم يأتي الفيس بوك وهو المنصة الثانية بعد الواتس أب انتشارا في اليمن.

أسباب تفشي العنف الرقمي في اليمن ضد المرأة

ولمعرفة هل العنف الرقمي وجه للعينة كونهن نساء، تم توجيه السؤال التالي للعينة: "لو لم تكوني امرأة - هل تعتقدين أنك كنت تتعرضين لهذا العنف؟ كيف؟"

تمت الإجابة على هذا السؤال من قبل تسعة وثلاثون امرأة من العينة، 36 امرأة ردت بأنها تتعرض لهذا العنف كونها امرأة، وبالتالي هناك إجماع على أنهن يتعرضن لهذا العنف لكونهن نساء، وامرأتين فقط ردت بأن الجميع يتعرض للعنف رجال ونساء إحداهن ذكرت أن النجاح قد يكون السبب، وثالثة ردت بلا أعلم.

وركزت معظم الاجابات اللاتي قلن انهن يتعرضن لهذا العنف كونهن نساء على خصوصية وضع النساء الاجتماعي، وتأثير ذلك العنف على نشاطهن، والتي لا تؤثر في الرجل كما تؤثر في المرأة. فتقول إحداهن " العنف حاليا يمارس تجاه الذكور والإناث ولكن ممارسته تجاه النساء يتم فيه استغلال الأبعاد الاجتماعية التي تعيق حركة المرأة فيكون تأثيره سلبي على انطلاقة المرأة وممارستها لنشاطها بسبب تأثير قوة هذه العادات الاجتماعية في تقييد حرية المرأة." وأخرى تقول "نعم العنف ضد المرأة هو عنف ممنهج ومنظم من المجتمع ومن الأسر ومن الأفراد ،الرجال أقل تعرضاً للعنف."

كما تم توجيه سؤال مفتوح للعينة حول رأيهن في سبب انتشار العنف ضد المرأة على الانترنت في اليمن وبالذات في منصات التواصل الاجتماعي؟

وقد تعددت الأسباب التي سردتها المستجيبات إلى حد كبير، وتم تجميعها على خمسة محاور كما يلي:

أسباب اجتماعية وثقافية:

- المفاهيم المغلوطة التي تم تكريسها في عقول المجتمع ضد المرأة والعقلية الذكورية، ووصمة العار التي تكون على اسرة المرأة المعنفة.
- ضعف علاقة المرأة بأسرتها، وكذا خوفها الكبير من الأهل ومن المجتمع.
- النظر الى المرأة القوية انها وقحة وجريئة ولا تحترم أحد.
- التشدد والفهم الخاطئ للدين.
- ضعف الوازع الديني والاهتمام بالعيب أكثر من الحرام.
- قلة الثقة عند الأهل بالمرأة وأنها لا تستطيع الدفاع عن نفسها.
- قلة الوعي وانتشار الجهل.
- التربية الخاطئة.
- احيانا الابتزاز يكون ورائه نساء بسبب الغيرة والحسد.
- ضعف مستوى التعليم الجيد في اليمن.

أسباب سياسية ومؤسسية:

- استمرار الحرب التي ضاعفت من تدهور أخلاق الرجال ومستوى وعيهم.
- مخالفة الرأي السياسي.
- سيطرة المليشيات شمالا وجنوبا.
- عدم وجود مختصين في هذا المجال لدى السلطة الامنية والقضائية.
- انعدام لغة الحوار.
- انتشار خطاب الكراهية.
- عدم تفعيل دور الحكومة وعلى رأسها وزارة حقوق الانسان والشؤون الاجتماعية في اتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية النساء ضد العنف الالكتروني.
- عدم مناصرة المنظمات الدولية لقضايا العنف الالكتروني ضد النساء.
- ضعف منظمات المجتمع المدني.

أسباب قانونية:

- عدم وجود قانون يحفظ حق المرأة ويحميها.
- عدم وجود قوانين خاصة بالجرائم الإلكترونية ووحدة مختصة في الأمن للتعامل معها.

أسباب معرفية:

- اغلب النساء لا تفهم في أساليب الاختراقات والتهكير والاستخدام الأمن للإنترنت.
- انتشار الأمية بين النساء بشكل كبير.

أسباب اقتصادية:

- الفقر.
- البطالة.
- عدم وجود أنشطه وفعاليات تمتص طاقات الشباب.
- انتشار المخدرات.

نرى فيما سبق تعدد الاسباب التي تؤدي إلى العنف الرقمي وإلى العنف ضد المرأة بشكل عام وهو ما يبين حدة المشكلة وتجذرها في المجتمع اليمني، ابتداء من الاسباب الثقافية والاجتماعية التي تنتقص من قيمة المرأة و دورها و تعتبرها مصدر عار وشرف العائلة و بالتالي فالعائلة كلها تضل قلقة وحساسة بخصوص أتفه الامور التي يمكن أن تمس من سمعة المرأة، مما يزيد من تسلط الذكور على الإناث في العائلة و يزيد من قلق الإناث من تمكن أهاليهن من معرفة ما قد يتعرضن له من مضايقات ومن عنف رقمي، وابسط ما يمكن أن تلجأ له أغلب الأسر في حال معرفتها بأي مضايقات تتعرض لها النساء وعلى سبيل المثال هنا العنف الرقمي هو لجؤهم إلى حرمان النساء من استخدام الهواتف أو وسائل التواصل

الاجتماعي، وقد يؤدي ايضا إلى حرمانهن من التعليم والعمل، فالمرأة اليمنية حتى وإن تعلمت وخرجت إلى مجال العمل العام لا تزال محكومة بالعادات والتقاليد التي تعطي الهيمنة وسلطة القرار في الأسرة للذكور، ولا تزال هي مصدر الشرف والعار للأسرة خلافا للرجل. كما أن استمرار الحرب في اليمن ودخولها العام الثامن وانتشار المليشيات المسلحة والجماعات المتطرفة فاقم من اشكاليات العنف الذي تتعرض له النساء وأدى إلى تراجع أوضاع المرأة على كافة الاصعدة والمستويات، وعمل على إيقاف تطور المؤسسات المعنية بحماية المواطنين/ات كأجهزة القضاء والشرطة والأمن، كما أعاق إصدار قوانين جديدة تواكب متطلبات واحتياجات المجتمع اليمني ومنها قانون الحماية الرقمية. وأدى توقف عجلة التنمية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة التي فاقمت منها الحرب إلى زيادة الابتزاز إلكتروني بغرض الحصول على الاموال، فأسهل من يمكن أن يتم ابتزازه هن النساء. ونظرا لذلك فإن الحد من مشكلة العنف بشكل عام والعنف الرقمي على وجه الخصوص يحتاج إلى وسائل وأساليب تتعامل مع كافة مسبباته حتى يمكن التخفيف من حدته وتأثيره على النساء والمجتمع.

كيف تتعامل اليمنيات مع العنف الرقمي؟

لمعرفة كيف تكون ردود أفعال النساء تجاه الأنواع المختلفة من العنف تم سؤالهن بالتفصيل عن رد الفعل مقارنة بنوع العنف للوصول الى استدلالات محددة. حيث تم وضع الحالات المختلفة للعنف الرقمي وأمام كل شكل تم وضع كافة ردود الأفعال الممكنة، لتقوم المستجيبات بتحديد خيار أو أكثر لرد الفعل لكل شكل من أشكال العنف.

شكل ونوع العنف	ردة فعلك (تعاملت مع العنف) 10Q											
	التجاهل	الشكوى لشخص ما	الرد المباشر على المؤذي	حضر الشخص المؤذي	تقديم بلاغ للمنصة	تقديم بلاغ للجهات الرسمية	الامتناع عن عمل منشورات مشابهة	اقفال الحساب في هذه المنصة	الامتناع عن النشر بشكل عام	عمل احترازات تقنية للحساب	حذف المنشور الأصلي	لم يحدث
تهديد جسدي (مثل التهديد بالقتل أو الاغتصاب أو بإيذاء جسدي)	44%	29%	15%	41%	20%	20%	5%	10%	10%	22%	7%	24%
ابتزاز (مثل التهديد بنشر معلومات خاصة عنك، بما في ذلك الابتزاز المالي والجنسي)	32%	24%	29%	49%	17%	20%	7%	7%	7%	15%	5%	24%
مراقبة أو تعقب أو تجسس على الإنترنت	27%	17%	10%	34%	17%	10%	5%	12%	5%	27%	5%	22%
اختراق جهازك او حساباتك	7%	12%	7%	20%	22%	12%	2%	15%	2%	41%	2%	27%
منشورات تستهدفك بأسماء تمييزية أو مهينة (مثل الأسماء الجنسية أو العنصرية)	41%	7%	7%	34%	12%	12%	0%	10%	5%	12%	10%	29%
صور خادشه للحياء لك تمت فبركتها أو مشاركتها أو نشرها	12%	7%	5%	34%	22%	15%	0%	5%	5%	10%	7%	46%

شكل ونوع العنف	ردة فعلك (تعاملت مع العنف) 10Q											
	التجاهل	الشكوى لشخص ما	الرد المباشر على المؤذي	حضر الشخص المؤذي	تقديم بلاغ للمنصة	تقديم بلاغ للجهات الرسمية	الامتناع عن عمل منشورات مشابهة	اقفال الحساب في هذه المنصة	الامتناع عن النشر بشكل عام	عمل احترازات تقنية للحساب	حذف المنشور الأصلي	لم يحدث
إرسال صور مخلة غير مرغوب فيها إليك	41%	12%	2%	76%	29%	10%	2%	7%	2%	12%	10%	7%
نشر معلومات الاتصال الشخصية أو العنوان	27%	15%	10%	51%	24%	7%	0%	5%	0%	5%	10%	27%
نشر الأكاذيب عنك شخصيًا	49%	20%	15%	29%	20%	12%	5%	7%	2%	7%	5%	22%
نشر الأكاذيب عنك شخصيًا بشكل حملة تشويه منظمة	29%	12%	22%	24%	12%	15%	2%	5%	5%	10%	12%	44%
انتحال الهوية (انشاء حساب وهمي باسمك)	15%	5%	7%	12%	20%	12%	0%	7%	0%	7%	2%	59%
الاتصال بك مرارًا وتكرارًا من قبل شخص لا تريدين التواصل معه/ها	39%	5%	12%	73%	15%	7%	0%	7%	0%	5%	2%	5%
السب والشتم والقذف المخل بالأداب العامة والذي يسئ اليك كونك امرأة	32%	17%	22%	61%	27%	15%	0%	10%	2%	10%	5%	10%
التحريض على عند زوجي أو أهلي	17%	15%	12%	10%	2%	5%	0%	2%	0%	2%	2%	41%
الهجوم على أهلي او صديقاتي	17%	15%	17%	15%	10%	12%	0%	5%	0%	5%	2%	34%

يلاحظ من الجدول السابق أن أعلى نسبة لردود فعل العينة هي حضر الشخص المؤذي، بنسبة 76% من العينة في حال قام بإرسال صور مخلة غير مرغوب فيها، وبنسبة 73% في حال قام شخص لا تود التواصل معه بالاتصال مرارا وتكرارا، و61% في حال تعرضت للسب والشتم والقذف، و51% في حال تم نشر المعلومات الشخصية عنها او عنوانها.

يلي ذلك ارتفاع نسبة ردة الفعل بالتجاهل تجاه عدد من اساليب العنف الرقمي حيث بلغت 49% في حال تم نشر الاكاذيب عنها، و44% في حال تعرضت لتهديد جسدي مثل التهديد بالقتل أو الاغتصاب أو الايذاء الجسدي، 41% في حال تعرضت لمنشورات تستهدفها بأسماء تمييزية أو مهينة (مثل الاسماء الجنسية أو العنصرية).

وردود الفعل سواء بحضر المؤذي أو بتجاهله يدلل على أن عينة النساء هنا في الغالب تود أن تحل المشكلة بأبسط الوسائل حتى لا تتعرض لإشكاليات أكبر في حال قامت بالتصعيد في محاولة معرفة من الذي يقوم بالفعل وعمل بلاغ أو شكوى خشية الدخول في تعقيدات واشكاليات اخرى ترى العينة أنها في غنى عنها. إضافة إلى عدم شعور النساء بالإنصاف وبعدم وجود قوانين تحميهن من مثل هكذا عنف، ناهيك عن الضغوط الاجتماعية التي يمكن أن تواجهها في حال انتشرت القضية أكثر، كل ذلك يجعل من الاكتفاء بحضر المؤذي أو تجاهله الطريقة الأسهل والأقل كلفة وضررا على العينة.

وفي مقابل ذلك تلجأ41% من العينة إلى عمل إجراءات احترازية تقنية للحساب في حال تم اختراق الجهاز او الحسابات، وذلك باللجوء إلى مختصين وهو ايضا أداء أمن وهادئ بالنسبة لنساء العينة، وقد ظهر العديد من المختصين في اليمن اللذين يعملون في الحماية الرقمية، ومنهم ايضا من عمل مبادرات شخصية طوعية لمساعدة النساء كما تم الاشارة إليه سابقا.

وأعلى نسبة بلغت في امكانية تقديم شكوى للمنصة 29% في حال تم نشر الأكاذيب عنها، وهذا يدلل على ضعف التعامل الجاد من قبل المنصات المختلفة للعنف الرقمي ضد النساء، وعدم وضوح أليات تقديم الشكاوى إلى تلك المنصات المختلفة للنساء فاسهل ما يقمن به النساء هو اغلاق الحساب، وحتى النساء اللاتي لديهن الخبرة والمعرفة في تقديم الشكاوى قد يأسن من تقديمها لضعف التجاوب مع تلك الشكاوى وهو ما يمكن ملاحظته بسهولة في صفحات الناشطات النسويات من ردود عنيفة لا تناقش فكرة ما تكتبه النساء وانما تدخل مباشرة لشتم المرأة بألفاظ نابية تمس سمعتها وكرامتها وأنوثتها، فما كانت تواجهه المرأة من عنف لفظي عند خروجها إلى الفضاء العام أصبح يمارس وبقوة ويسر في الفضاء الالكتروني.

كما أن أعلى نسبة في تقديم بلاغ للجهات الرسمية بلغت 20% مع أشد أنواع العنف الرقمي فداحة والذي يصل إلى التهديد بالقتل أو الاغتصاب أو الإيذاء الجسدي، وكذا الابتزاز الجنسي أو المالي، وهو وضع لا يمكن تجاهله لما يترتب عليه من مسؤوليات جنائية كبيرة وهنا تلجأ النساء إلى الجهات الرسمية المعنية، وذلك لشدة وضوح الأذى و شدة خطورته، لكن النساء لا تلجأ إلى هذه الجهات في مستويات العنف الأقل وذلك لأن الأجهزة الرسمية لا تتفاعل بالشكل المطلوب مع تلك الأنواع الأخرى من العنف، ناهيك عن طول الإجراءات وتكلفتها المادية .

أثر العنف الرقمي على اليمنيات:

يهدف هذا السؤال لمعرفة تأثير العنف الرقمي على النساء، ويوضح الرسم البياني التالي ترتيب نسب تأثير العنف على العينة:

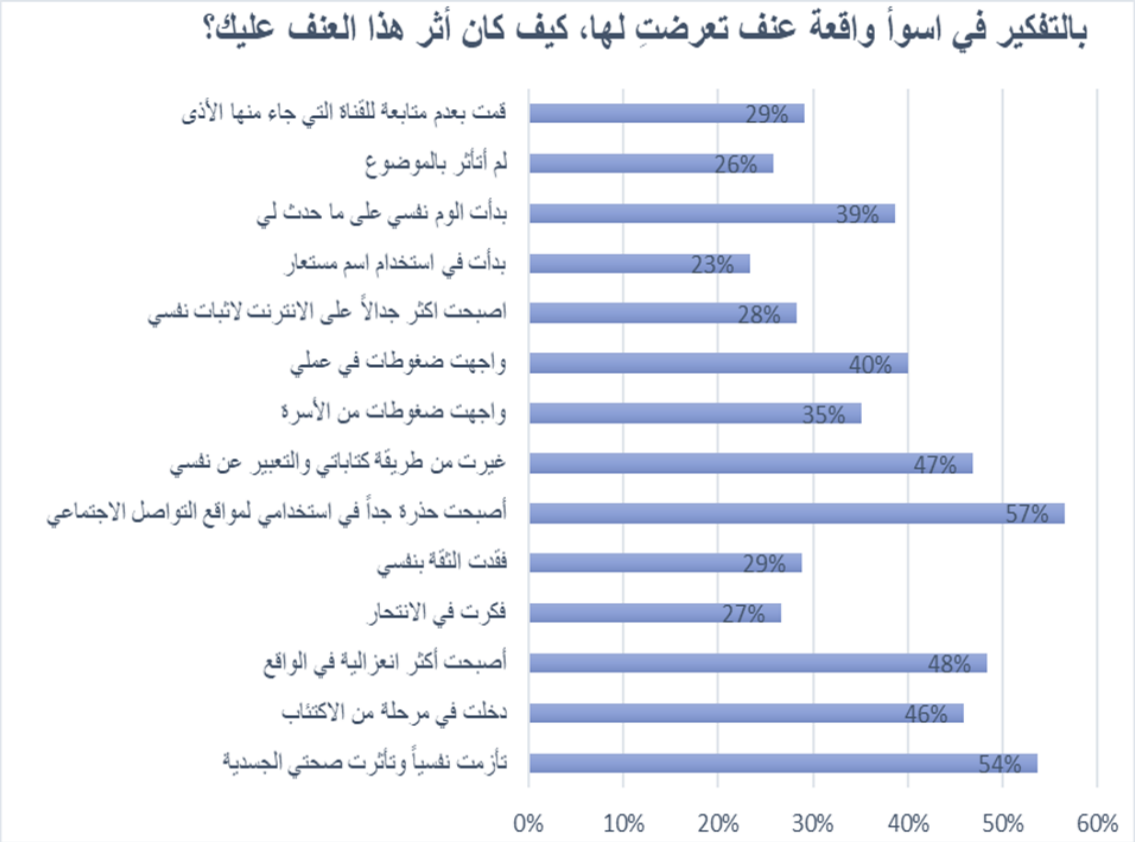

ومما سبق يتبين التأثير الكبير للحالة النفسية والجسدية التي تدخل فيها المرأة التي تتعرض للعنف الرقمي، مما يجعلها أقل تفاعلا مع المجتمع، ويؤثر حتى على أدائها وطريقة تعبيرها عن نفسها، بما يجنبها الأذى فتصبح أكثر حذرا في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي والتعبير عن أراءها، وبالتالي قد تلجأ النساء إلى الدخول بأسماء مستعارة حتى تضل هويتها مجهولة و تستطيع التعبير بحرية أكثر ولا تتعرض للضغوط سواء من الأسرة أو المجتمع لأنها بالنسبة لهم غير موجودة، ويصل مستوى تأثير الأذى بالبعض إلى الدخول في مرحلة اكتئاب شديدة والتفكير بالانتحار، كما أن انعزال النساء عن المشاركة والاسهام في المجتمع يعزز من سلطة المجتمع الذكورية ويحرم النساء من الاسهام الفاعل فيه وتغيير النظرة النمطية لأدوارهن في المجتمع.

وبالتالي يمكننا التأكيد على التأثير البالغ والخطير للعنف الرقمي على النساء اليمنيات بما يشمله من تأثير على حالتهن النفسية والجسدية وعلى ثقتهن بالتعبير عن أنفسهن وازدياد الضغوط الأسرية والمجتمعية عليهن وبالذات في مجتمع محافظ كالمجتمع اليمني ويعاني من حرب وعدم استقرار.

تم الطلب من العينة في هذا السؤال مشاركة واقعة أو أكثر من العنف الرقمي الذي تعرضت له، وبالنظر إلى الإجابات، كررت المستجيبات العديد من الوقائع بشكل مختصر لنوع العنف الرقمي الذي تعرضن له، وقد تنوعت أيضا الروايات فالبعض ركزن على نوع العنف وهناك من ركزن على من يقوم بالعنف

وأخريات على تأثير العنف، أو كيف تعاملت مع العنف، وفيما يلي نماذج لوقائع معينة من وقائع العنف الرقمي مما ركزت عليه العينة عند عرض رواياتهن.

تهديد بالقتل:

فإحداهن تبين أن العنف الرقمي الذي تعرضت له وصل إلى التهدد بالقتل واضطرارها إلى نقل مكان سكنها، لكنها لم تذكر السبب، او كيف بدأت قصتها، وتقول "تم تهديدي بنشر صوري الشخصية على الفيس بوك ومواقع الإنترنت الأخرى، وأنا كنت في محافظة مأرب وانتقلت أثرها إلى محافظة حضرموت وتم تهديدي بالقتل إذا رجعت إلى محافظة مأرب"

وأخرى تقول "تعرضت لحملة تشويه سمعة كبيرة والتهديد بالتصفية وتم التضامن معي من قبل شخصيات اجتماعية ومنظمات مجتمع مدني واحزاب وغيره."

حملة تشهير من جهات رسمية ومعروفة:

وأخرى أفادت أنها لا تزال تتعرض لحملة موجهه للتشهير بها من جهات معروفة وليست مجهولة، ولأن الجهات معروفة ومحددة فالعنف متعمد وممنهج حيث تقول "حملة تشهير وسب وقذف لي عبر وسائل التواصل الاجتماعي قادها رئيس تحرير صحيفة وخطباء مساجد وشخصيات سياسية حزبية وحكومية. وقد رفعت بها قضايا قانونية"

العنف الرقمي قد يكون من أقارب:

تركز أخرى على من قام بابتزازها، فتبين أنها تعرضت للابتزاز من أحد أفراد أسرتها وأنها أرغمت على السكوت، حيث تقول" قد يكون الابتزاز او التحرش واقع موجود في الاسرة ذاتهم انا تعرضت للتحرش من قبل أحد أفراد الأسرة وأرغمت على ألا أشتكي لأحد "

وهنا نرى كيف يتضاعف العنف عندما يكون من الأقارب ويتم إجبار المرأة على السكوت للحفاظ على تماسك العائلة حتى ولو على حساب المرأة وكرامتها.

التركيز على تأثير العنف الرقمي:

تبين أخرى كمية وتأثير العنف الذي تعرضت له من قبل أحد المبتزين الذي كان يعرف كل ما يتم في هاتفها على علاقتها بأخوتها وحتى ابنها فتقول" كان المبتز يعرف كل ما يحدث في جوالي ويعاكس كل جيراني وكان يخلق بيننا فتن بأنني عاملة علاقة مع بعض الجيران مما سبب لي مشاكل بالحي حتى اخواني وابني انقطع حبل الود بيننا."

وأخرى تبين حجم العنف الرقمي الذي وصل الى حد التشهير والابتزاز المالي، وتبين أنها منعت من ممارسة أي نشاط علني على وسائل التواصل الاجتماعي فتقول " تهديدي بصور خاصة بي وابتزازي ماليا بواسطة هذه الصور ونشر اشاعات واكاذيب في مكان عملي او في الفيس بوك، كذلك تقييد من قبل الاقارب والزوج بالمنع من ممارسة اي نشاط علني عبر وسائل التواصل."

التعامل بقوة مع العنف الرقمي:

إحدى المستجيبات تبين أنها تمكنت من التعامل بقوة مع من قام بالسب والشتم للمرأة اليمنية وأنها تمكنت من غلق حسابه على الفيس بوك فتقول " لي صديق على الفيس نشر عن اليمن وقمت بالتعليق على منشور له وقام شخص أخر بالتعليق على تعليقي وكان من دولة مجاورة ومحتوى ما كتبه مهين لليمنيات وفيه إساءة لنا باللفظ والتشبيه ولكني لم أسكت له ودار حديث طويل معه عبر التعليقات وأوقفته عند حده، وبعدها من غِلِه هددني بأغلاق حسابي وأنهم سوف يطحنوا اليمن طحن، ولكني أنا من اغلقت حسابه انا لست ضعيفة ولا عاجزة عن التصرف."

ما سبق هو نموذج بسيط من وقائع العنف الرقمي الذي تتعرض له النساء، والذي يأخذ اشكال وأنماط مختلفة من تشهير وحملات كاذبة هدفها الإساءة والابتزاز الذي قد يصل إلى حد التهديد بالقتل. كما أن ممارسة هذا العنف قد يكون من قبل جهات رسمية ومعروفة عندما تكون حملات موجهة. وقد يمارسه ايضا أقارب، ولكن في الغالب يتم من أشخاص مجهولين. وتبين أيضا الوقائع المذكورة كيف يؤثر ذلك العنف على علاقة المرأة ليس بالمجتمع بشكل عام بل يصل تأثيره إلى الوسط القريب منها، مما قد يؤدي إلى سوء علاقتها بأقرب الناس لها من أخوة وأبناء، وفي حالات نادرة جدا تستطيع بعض النساء التعامل بقوة مع من يقوم بتعنيفها.

الدعم وإجراءات الحماية والتوصيات

يهدف هذا القسم إلى معرفة من أين تتلقى النساء المتعرضات للعنف الرقمي للدعم، ومدى ذلك الدعم، ويوضح الرسم البياني التالي نسبة تلقي العينة للدعم من الجهات المختلفة:

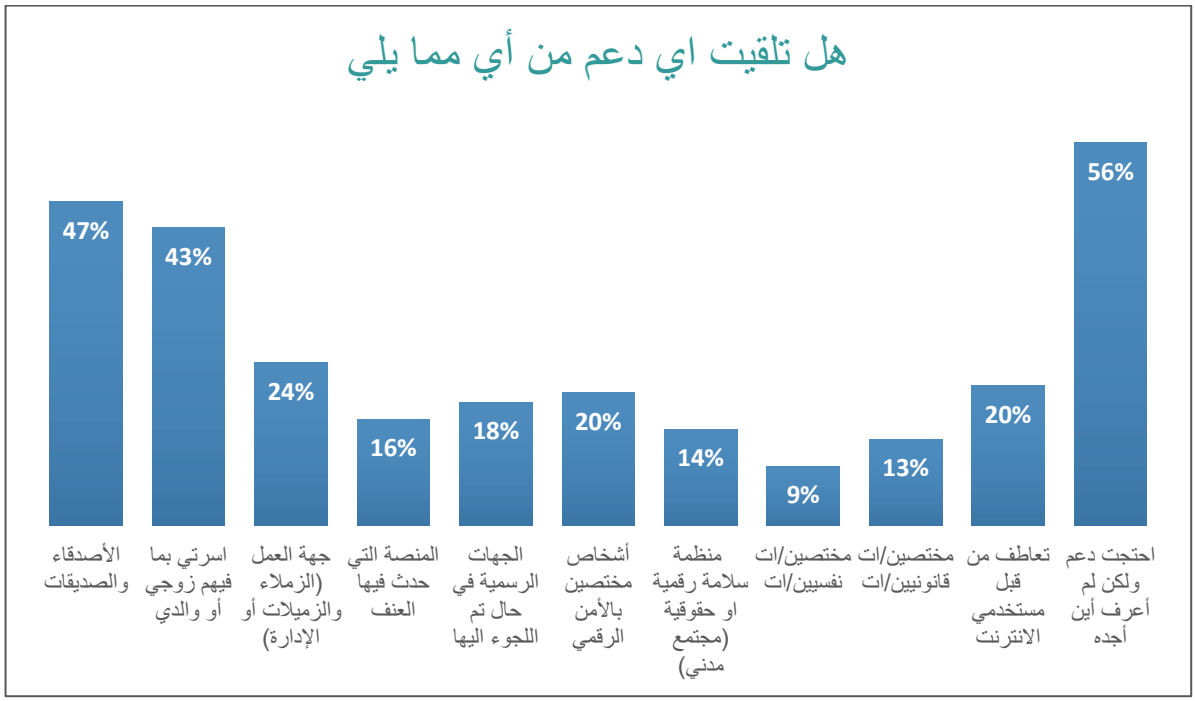

يتضح مما سبق أن غالبية النساء اللاتي يتعرضن للعنف الرقمي واللاتي يحتجن للدعم لا يعرفن من أين يمكنهن أن يحصلن عليه على الرغم من أن 33 امرأة من العينة لديها تعليم جامعي وما فوق، وأكثر الجهات التي قد تلجأ لها النساء هي الاصدقاء والصديقات والأسرة وزملاء العمل، مما يدلل على ضعف الآليات الخاصة بالمنصات الرقمية في حماية المستخدمين/ات من التنمر والعنف وعلى وجه الخصوص النساء، كما يدلل على ضعف الحصول على خدمة الحماية القانونية من الجهات الرسمية، ناهيك عن التكاليف المادية التي يجب أن تتحملها للحصول على الخدمة القانونية أو حتى النفسية مما يجعل لجوء النساء للحصول على الدعم القانوني أو النفسي ضعيف، وهو ما يتسق ايضا مع الإجابات السابقة التي أشارت فيه العينة بأنها في الغالب تلجأ إلى الطرق الأمنة في التعامل مع العنف بحضر المؤذي أو تجاهله.

ومن حيث أهمية عدد من الإجراءات في حماية النساء من العنف الرقمي فقد رأت العينة بأن كافة الاجراءات التي طرحت لهن في الاستطلاع مهمة في الاسهام في حماية النساء من العنف، وقد تم طرح خمسة مستويات في كل فقرة لتحديد مدى جدوى هذه الألية ابتداء من خيار مجدي جدا والخيار الرابع غير مجدي والخامس لا أعرف، والشكل البياني التالي يبين جدوى الاليات المختلفة من وجهة نظر العينة:

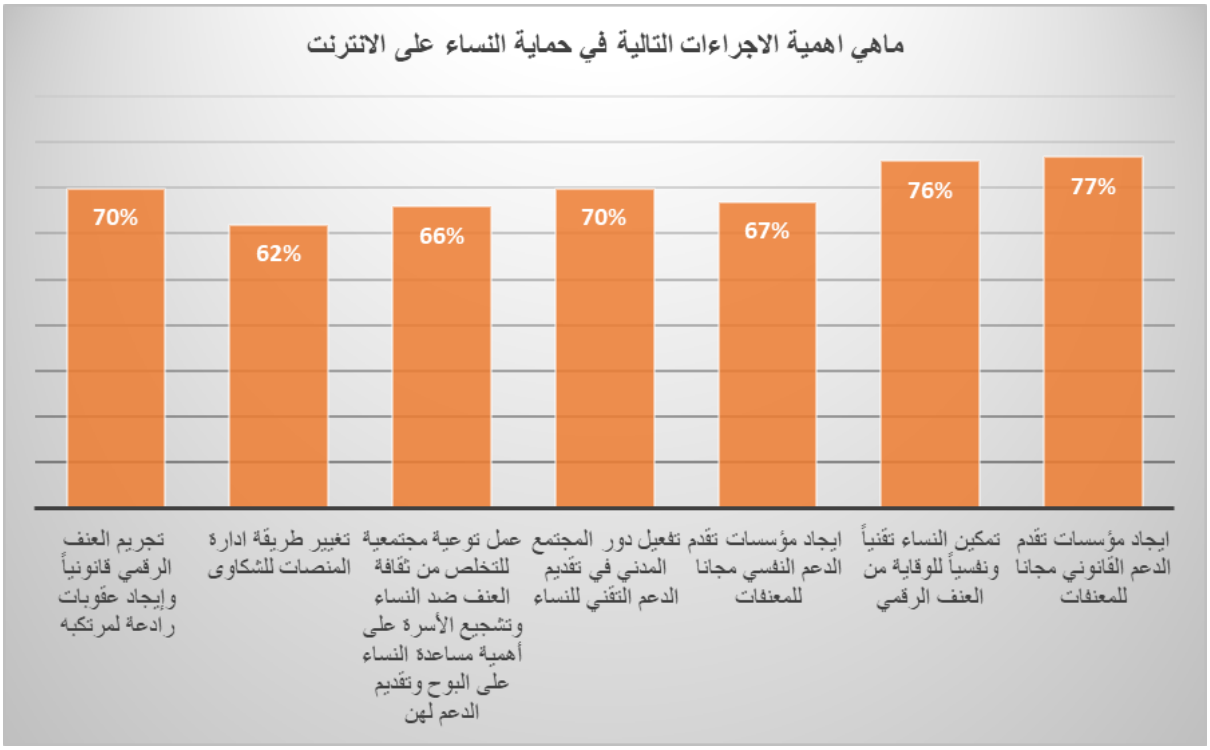

ويبين الشكل أن العينة قد أعطت لإيجاد مؤسسات تقدم الدعم القانوني للمعنفات مجانا، وكذا تمكين النساء تقنيا ونفسيا أعلى النسب، وذلك لمعرفة النساء بالتكلفة المادية الذي يتطلبها اللجوء إلى القانون والقضاء وكذا تزايد حد الفقر، كما انهن يشعرن إلى حد كبير بحاجتهن إلى زيادة الوعي والمعرفة في وسائل الحماية الرقمية والتي ستمكنهن من حماية حساباتهن من الاختراق و تساعد في تجنبيهن التعرض للعنف الرقمي، كما ترى العينة أن وجود قانون يجرم العنف الرقمي و أيجاد عقوبة رادعة لمرتكبه سيلعب دورا كبيرا في التخفيف من العنف.

وبالرغم من أن النساء في الغالب لا يلجأن إلى القانون إلا في الحالات التي تصل حد الابتزاز والتهديد، إلا أن وجود مؤسسات قادرة على تقديم الدعم القانوني للمعنفات مجانا ستعزز وتقوي من مكانة المرأة وقدرتها على المواجهة والتصدي لما تواجهه من عنف وسيسهم في تخفيف الاعباء المادية عليها وعلى اسرتها والتي قد تحد من لجوء المرأة للقانون. كما استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والانترنت والتي أصبحت جزء من حياتنا اليومية بدون الإلمام بسبل وأليات الحماية الرقمية جعل النساء لقمة سائغة وسهلة للعنف الالكتروني، وعليه فإن الحلول الأسرع أثرا على الحد من العنف الرقمي هي إيجاد مؤسسات تقدم الدعم القانوني مجانا، وتمكين النساء رقميا ونفسيا لمواجهة العنف الرقمي، وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني للعب دور في ذلك، وتجريم العنف الرقمي، وتغيير إدارة المنصات للشكاوى، وهي جميعها حلول سريعة ومهمة وملموسة، إلا أن الاشتغال الجاد على توعية المجتمع للتخلص من ثقافة العنف ضد النساء وتشجيع الأسر في مساعدة النساء على البوح وتقديم الدعم لهن يحتاج إلى توجه كبير وإرادة صادقة من الدولة ويتطلب أن تخطط لذلك في استراتيجيتها وخطتها العامة سواء في التعليم والإعلام أو الثقافة و الفنون أو القانون...الخ وكذا تظافر كل الجهود لدعم ذلك من المجتمع المدني والقطاع الخاص و الناشطين/ات وغيرهم، وهو ما يؤدي بالتأكيد إلى إحداث نقلة وتطور حقيقي وعميق ومتجذر في المجتمع لواقع المرأة و يزيد من تقبل المجتمع لكافة الاجراءات والقوانين التي تعمل على حمايتها وتعزيز دورها.

الخاتمة والتوصيات

حاولت هذه الدراسة أن تسهم في تسليط الضوء على العنف الرقمي الذي تتعرض له النساء اليمنيات، وتوضح كيف أصبح ظاهرة يجب محاربتها والتعامل مع تبعاتها بجدية. ومما سبق تبين انتشار وتشعب أسباب العنف الرقمي، ومن يقوم به، وكيف تتعامل النساء معه، وأثاره السلبية على النساء بما فيها الأثر النفسي الجسيم الذي يعانينه مما يزيد من عزلة النساء واحجامهن عن المشاركة في المجال العام والتعبير عن أراءهن وأفكارهن السياسية والعامة في وسائل التواصل الاجتماعي.

والحاجة الماسة لإيجاد أليات فاعلة للحد منه. وإضافة إلى الاجراءات التي تراها العينة للحد من هذه الظاهرة تؤكد الدراسة على التوصيات التالية:

- الضغط على صانعي القرار بإيجاد قانون خاص بالجرائم الالكترونية يتضمن نصوص صريحة وعقوبات أشد للعنف الرقمي ضد النساء لما يشكله هذا العنف من تأثير مضاعف عليهن.
- الضغط على صانعي القرار بإصدار التوجيهات اللازمة إلى أقسام الشرطة والنيابات بأهمية التعامل الجاد والحساس مع شكاوى النساء فيما يتعلق بالعنف الرقمي ومراعاة خصوصياتهن، وتحمل أقسام الشرطة التنسيق مع شركات الاتصالات للكشف عن هوية وارقام ممارسي العنف.
- الاستجابة السريعة من منصات التواصل الاجتماعي المختلفة للشكاوى المقدمة من النساء والتعامل الجاد معها.

- تفعيل ودعم دور منظمات المجتمع المدني سواء من حيث تقديم الدعم الفني والتقني والنفسي للنساء ضحايا العنف، أو من حيث التوعية بمخاطر الظاهرة وأثارها. وكذا دعم المبادرات الشخصية التي تقوم بمساعدة النساء ضحايا العنف الرقمي.
- الضغط على صانعي القرار بتبني السياسات والخطط والاستراتيجيات العامة للدولة لما من شأنه أن يعزز وعي المجتمع في الحد من العنف ضد النساء بشكل عام ويعزز من مكانة ودور المرأة في المجتمع ومفاهيم المواطنة المتساوية، ويحمي النساء ويسهل من وصولهن إلى العدالة.
- عمل دراسات مختلفة حول العنف الرقمي، منها دراسة ميدانية على عينة أكبر ونطاق أوسع يشمل كل محافظات الجمهورية يمكن تعميم نتائجها، ودراسة تبين تأثير حالة الصراع والحرب الدائر في اليمن على العنف الرقمي ضد النساء، وبالأخص النساء اللاتي تأثرن بشكل مباشر من الحرب بفقدان رب الأسرة والخروج إلى مجالات العمل المختلفة و النساء النازحات والنساء داخل منطقة سيطرة الحوثيين نتيجة لما يقومون به من تضييق على النساء، ودراسة تستهدف النساء اليمنيات في المهجر والعنف الرقمي الذي يمارس ضدهن سواء عندما كن يقمن في اليمن أو أثناء إقامتهن في بلاد المهجر، و معرفة أثر وجودهن في بيئات أمنه على حرية التعبير عن أراءهن و هويتهن ومواقفهن السياسية في منصات التواصل الاجتماعي. كما يمكن إعداد دراسة حول دور مؤسسات الدولة الرسمية من أقسام شرطة ونيابات وقضاء في التعامل مع قضايا العنف الرقمي ضد النساء والاشكاليات التي تحد من سهولة حصول النساء على الحماية والدعم من وجهة نظر العاملين في هذه المؤسسات، ودراسة تستهدف المبادرات الشبابية الطوعية ودورها في التخفيف من العنف وأليات تطوير تلك المبادرات ودعمها وتعميمها.

وفي ختام هذه الدراسة يمكننا القول إن العنف ضد النساء بشكل عام والعنف الرقمي على وجه الخصوص في اليمن تزايد إلى حد كبير من جراء حالة الصراع والحرب الدائرة والنتائج التي خلفتها من موت ونزوح ودمار وفقر وإعاقة، وعدم استقرار الوضع العام وتعدد السلطات في البلاد، وانتشار المليشيات المسلحة، وتعطل عمل البرلمان، وضعف مؤسسات الدولة، وتراجع مكتسبات النساء عما كانت عليه قبل الحرب. كما سهلت وسائل التواصل الاجتماعي والانترنت ممارسة العنف والابتزاز الرقمي ضد النساء وخاصة في ظل عدم تحديث القوانين ووسائل الحماية بما يتناسب مع دخول الانترنت في حياة الناس وانتشار المنصات الرقمية المختلفة للتواصل الاجتماعي دون وعي ومعرفة كافية من النساء بأساليب ووسائل الحماية في استخدام الأجهزة الرقمية. وبالتالي فالحاجة ماسة إلى إيقاف تدهور الوضع العام في البلاد والتعامل الجاد للحد من العنف ضد النساء والعنف الرقمي على وجه الخصوص.